جامعة جنوب الوادى
كلية التربية بقنا
قسم الفلسفة وعلم الاجتماع

بناء المجتمع والنظم الاجتماعية

إعـــــــــداد
دكتور/ محمود محمد الضمرانى

العام الجامعى
2023- 2024م

بيانات الكتاب

الكلية : كلية التربية بقنا.

الفرقة : الثانية.

التخصص: بناء المجتمع والنظم الاجتماعية.

تاريخ النشر : 2023- 2024

عدد الصفحات:137 صفحة

المؤلف: دكتور / محمود محمد الضمرانى.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول **نشأة وتطور فكرة البناء الاجتماعى**	**9**
أولاً: مونتسكيو والبناء الاجتماعى.	**13**
ثانياً: هربرت سبنسر والبناء الاجتماعى.	**13**
ثالثاً: بارسونز والبناء الاجتاعى.	**15**
رابعاً: رادكليف بروان والبناء الاجتماعى.	**18**
الفصل الثانى **البناء الاجتماعى والانثروبولوجيا**	**21**
الفصل الثالث **التدرج الاجتماعى**	**27**
أولاً: تعريف التدرج الاجتماعى.	**29**
ثانياً: نظريات التدرج الاجتماعى.	**31**
ثالثاً: قياس التدرج الاجتماعى.	**36**
الفصل الرابع **الحراج الاجتماعى**	**39**
أولاً: المقصود بالحراك الاجتماعى.	**42**
ثانياً: انواع الحراك الاجتماعى.	**43**
ثالثاً: الحراك والتغير الاجتماعى.	**47**
رابعاً: التعليم والحراك الاجتماعى.	**48**
خامساً: المهنة والحراك الاجتماعى.	**49**
سادساً: طرق الحراك الاجتماعى.	**50**
الفصل الخامس **النظم الاجتماعية والمجتمع**	**53**
أولاً: النظام الاقتصادى.	**56**
ثانياً: النظام السياسى.	**56**

الموضوع	الصفحة
ثالثاً: النظام الدينى.	57
رابعاً: النظام التعليمى.	58
خامساً: النظام الصحى.	59
سادساً: النظام الترويحى.	
الفصل السادس **النظام الأسرى**	61
أولاً: مفهوم الأسرة.	65
ثانياً: أنماط الأسرة.	69
ثالثاً: وظائف الأسرة.	70
الفصل السابع **حجم الأسرة**	75
أولاً: الحجم الأمثل للأسرة.	77
ثانياً: التغير فى حجم الأسرة.	81
ثالثاً: حجم الأسرة والتزاحم.	82
رابعاً: حجم الأسرة والعلاقات الأسرية.	85
خامساً: حجم الأسرة والمكانة الاجتماعية.	88
سادساً: حجم الأسرة والتصنيع.	90
سابعاً: حجم الأسرة وعمالة المرأة.	92
ثامناً: حجم الأسرة والذكاء.	93
تاسعاً: حجم الأسرة والتعليم.	100
الفصل الثامن **نظام الزواج**	105
أولاً: طرق الزواج.	107
ثانياً: أشكال الزواج.	112
ثالثاً: قيود الزوج.	115
الفصل التاسع **تعنى القرابة**	119

الموضوع	الصفحة
أولاً: شروط الروابط القرابية.	121
ثانياً: أسس التصنيف القرابى.	124
ثالثاً: تطور القرابة فى الأسرة.	126
رابعاً: البناء الاجتماعى القبلى.	131
خامساً: التغير الاجتماعى فى النظام القرابى.	135

الـفـصل الأول
نـشـأة وتـطـور فـكـرة الـبـنـاء الاجـتـمـاعى

أولاً: مونتسكيو والبناء الاجتماعى.

ثانياً: هربرت سبنسر والبناء الاجتماعى.

ثالثاً: بارسونز والبناء الاجتاعى.

رابعاً: رادكليف بروان والبناء الاجتماعى.

الفصل الأول

نشأة وتطور فكرة البناء الاجتماعى

لقد كان علماء الاجتماع، يناقشون الظواهر الاجتماعية بطريقة فلسفية كثيراً ما كانت تبعدها عن واقع الحياة الاجتماعية نفسها إلا فى الأحوال القليلة التى كانوا يستشهدون فيها ببعض أحداث الحياة لتأييد نظرياتهم وتأملاتهم.

وعندما بدأوا يحاولون تخليص العلم من المناقشات والجدليات النظرية ويوجهون اهتمامهم إلى الواقع الاجتماعى، فقد اقتصر بعضهم على دراسة المشكلات الاجتماعية مثل الطلاق أو البطالة أو جناح الأحداث أو زيادة السكان، على أمل الوصول إلى حلول لهذه المشكلات، وقد اكتفوا بدراسة أحد النظم الاجتماعية السائدة فى المجتمع مثل نظام الزواج أو نظام الملكية فى حد ذاته بعد أن اقتطعوه تعسفا من بقية الحياة وبذلك لم يدرسوه فى كل أبعاده الاجتماعية.

كما كان بعض العلماء أيضاً يهتمون بوجه خاص بدراسة تاريخ النظم الاجتماعية وتطورها خلال التاريخ، واضطرهم ذلك فى كثير من الأحيان إلى الالتجاء إلى الظن والتخمين فى دراساتهم لتلك النظم. كما فعل عدد كبير من علماء القرن التاسع عشر حين ذهبوا إلى أن نظام الزواج نشأ من الإباحية الجنسية التى زعموا أن الإنسانية مرت بها، دون أن يكون هناك فى حقيقة الأمر ما يؤيد هذا الزعم أو يسنده، ووقعوا بذلك فى خطأ الاعتماد على ما يعرف باسم التاريخ الظنى أو التاريخ التخمينى.

فلما ظهرت الدعوة الجديدة إلى ضرورة الاهتمام بدراسة المجتمع ككل، والإلمام بكل نظمه الاجتماعية ووجوب دراسة أى نظام منها فى علاقته ببقية النظم الأخرى على أساس أن النظم السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات تؤثر أحدها فى الأخرى ويتأثر بها، وظهرت بالضرورة فكرة البناء الاجتماعى وأفلحت فى أن تسيطر إلى حد كبير على الفكر الاجتماعى الانثروبولوجى الحديث.

ويعتبر مفهوم "البناء الاجتماعى" من المفاهيم الأساسية فى الدراسات الاجتماعية الحديثة بعامة والدراسات الأنثروبولوجية بخاصة. وقد ظهرت أهميته نتيجة لاتجاه كثير من علماء الاجتماع

والانثروبولوجيا منذ أوائل القرن العشرين إلى الدراسات الحقلية التى يقومون بها فى مجتمعات صغيرة الحجم وقليلة السكان نسبياً كوسيلة لفهم المجتمع الإنسانى فى عمومه، فقد لاحظ هؤلاء العلماء أثناء دراستهم لتلك المجتمعات الصغيرة التفاعل القائم بين مختلف نظمها الاجتماعية، على أساس أن الحياة الاجتماعية، فى أى مجتمع، عبارة عن نسيج متماسك متشابك من العلاقات المتداخلة، وبذلك أخذ مفهوم البناء الاجتاعى يفرض نفسه بشكل واضح على معظم الدراسات الحديثة بعد أن كان مجرد فكرة غامضة تراود عقول بعض الكتاب فى القرن الثامن عشر، وفيما يلى سوف نعرض لبعض العلماء الذين ساهموا فى تطور فكرة البناء الاجتماعى وذلك على النحو التالى:

أولاً: - مونتسكيو: البناء الاجتماعى

الواقع أن جذور فكرة البناء الاجتماعى تمتد إلى منتصف القرن الثامن عشر وبخاصة فى كتابات مونتسكيو التى أرست أسس علم الاجتماع المقارن ومهدت لظهور فكرة النسق الاجتماعى الكلى التى يتكلم عنها كثير من العلماء المحدثين.

فقد كان مونتسكيو يعتقد أن كل ظواهر الحياة الاجتماعية تؤلف وحدة متماسكة منسجمة رغم ما بينها من تفاوت واختلاف، وأن ثمة علاقات تساند واعتماد متبادلين بين هذه الظواهر المختلفة، ويظهر هذا الاتجاه بوضوح فى كتابة "روح القوانين" (1748) حيث يبين أنه لا يمكن فهم القانون الدولى أن الدستورى أو الجنائى أو المدنى فى أى مجتمع من المجتمعات إلا فى ضوء العلاقة بين الظاهرة بظاهرة أخرى، هذا من ناحية، وعلاقتها كلها بالتركيب السياسى والحياة الاقتصادية والدين والمناخ وحجم السكان والعادات وقواعد العرف بل وأمزجة الناس من الناحية الأخرى، وهذا فى جوهرة هو مضمون "البناء الاجتماعى" كما يستخدم الآن.

ثانياً: هربرت سبنسر والبناء الاجتماعى:

لقد ظهرت فكرة البناء الاجتماعى نفسها بدرجات متفاوته من القوة أو الضعف عند كثير من علماء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أمثال سان سيمون وأوجست كونت ولويس مورجان وماكلينان، ولكنها ظهرت بصورة واضحة وبشكل علمى فى

كتابات العالم البريطانى هربرت سبنسر وبخاصة فى مجال تشبيهه المجتمع بالكائن العضوى.

فقد ساعدت هذه المماثلة على نشر وترويج استخدام فكرتى "البناء" و "الوظيفة" فى الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية التى ظهرت فيما بعد، وكان سبنسر "يؤكد دائما على ضرورة وجود التساند الوظيفى والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع فى كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى، وأن الغاية التى يهدف إليها هى إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرارية فى الوجود.

فنظرة سبنسر إلى المجتمع ككائن عضوى Organism يشبه الجسم الحى فى كل نواحية وخصائصه ومقوماته ووظائفه وأنه يتطور مثلما تتطور الكائنات العضوية أو الكائنات الحية الأخرى، تعنى فى الحقيقة أن سبنسر يتصور المجتمع جزءا من النظام الطبيعى للكون وأنه يدخل فى تركيبه، ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك، ومع هذا كله فلم يحاول سبنسر أن يضع لنا تعريفا واضحاً لكلمة "البناء".

وقد وصلت الفكرة إلى ذروتها فى تفكير العالم الفرنسى إميل دوركايم وبخاصة فى معالجة موضوع "الحقائق الاجتماعية" التى تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل لآخر وقدرتها على أن تفرض نفسها فرضا على المجتمع. فأفراد المجتمع عنده يعيشون فى نفس الإطار من النظم القانونية والسياسية والاقتصادية، وكل هذه الأشياء تؤلف بناء له درجة معينة من الثبات والاستقرار، بمعنى أنه يستمر فى الوجود فترات طويلة من الزمن يحتفظ خلالها بأهم مقوماته التى تنتقل من جيل إلى جيل، أما الفرد فإنه يمر فقط خلال ذلك البناء الذى يجد نفسه فيه. فالبناء لم يولد معه ولن يموت بموته.

ثالثاً: بارسونز والبناء الاجتماعى:

ولقد خرج تالكوت بارسونز من دراسته لموضوع البناء الاجتماعى بنظرية أطلق عليها نظرية البناء الوظيفى حيث يرى بارسونز فى نظريته أن الفرد وحدة أى نسق اجتماعى وذلك بصفته وحدة عاملة مستقلة لها كل الصفات التى تجعله يجاهد نحو تحقيق أهداف معينة، والتفاعل عاطفيا أو شعورياً مع الأشياء والحوادث، كما أنه على دراية وفهم للمواقف التى يوجد فيها ولأهدافه ونفسه.

ويواصل بارسونز عرض نظريته بقوله: ولا يكتفى فى تحليلنا لتركيب النسق الاجتماعى أن نحلل كل وحدة من أجزائه بطريقة نفسيه مستقلة من ناحية شخصية والقيم التى توجهها، وإنما يجب فى هذه الحالة أن نلجأ إلى التحليل الوظيفى للكل المركب الذى ينشأ من تفاعل الوحدات، بل إننا لو استبعدنا العلاقات الاجتاعية فإن هناك عناصر كثيرة تؤثر على الفعل نفسه كالظروف التى تحيط به والظروف اللازمة لكى تتمكن مجموعة من الأفراد لكى تعمل كوحدة متكاملة.

هذا ولا يمكن إشباع الحاجات الوظيفة سواء كان مصدرها بيولوجيا أم حضارياً اجتماعياً أم فردياً إلا عن طريق عمليات يقوم بها الفرد، فالحاجة إلى الأكل حاجة بيولوجية، ولكن العملية الإنسانية لإنتاج الطعام والاختلاف فى العادات الاجتماعية التى تتعلق باستساغته واستهلاكه لا تحددها أية ناحية بيولوجية وإنما هى ظواهر اجتماعية (تخضع للمجتمع) وعلى ذلك فمصدر هذه الحاجات لا يهمنا إلا من ناحية تأثيره فى النسق الاجتماعى وتوجيهه نحو حدث معين.

وإذن فالبناء الاجتماعى هو مجموعة ثابتة نسبياً من العلاقات النموذجية بين الوحدات، ولما كانت وحدة النسق الاجتماعى هى الفرد فى قيامه بحدث معين، أصبح البناء الاجتماعى عبارة عن نسق من نماذج العلاقات بين الأفراد، ويتميز بناء النسق لأى حدث اجتماعى بأن الفرد فى معظم علاقاته لا يشترك فيها ككيان مستقل، وإنما على أساس أنه جزء مختلف عن الحدث ككل.

وإذا أطلقنا اصطلاح دور Role على وحدة النسق للعلاقات الاجتماعية، أمكننا أن نصوغ تعريف البناء الاجتماعى، بأنه نسق من العلاقات النموذجية للأفراد وهم يقومون بأدوار يتصل بعضها بالبعض الآخر.

والدور هنا هو الصلة التى تربط النسق الفرعى وهو الفردة كوحدة سيكولوجية سلوكية بالبناء الاجتماعى، والدور نفسه يتميز بمظهرين أحدهما معيارى والآخر تلقائى أو تطوعى، فمن وجهة نظر القائم بالدور يتحدد هذا الدور على أساس ما يتوقعه منه أفراد الجماعة، وفق التقاليد الاجتماعية السائدة ولهذه الناحية بين أفراد

الجماعة أهميتها فى وضع الفرد القائم بالدور لأن هناك من النتائج ما يترتب على مدى تحقيقه لدوره من وجهة نظر أفراد الجماعة، فهو إما أن ينال تقديراً ومكافأة، وإما إن يقابل بالغضب والعقاب، وهذه الناحية المعيارية هي التى تحدد التصرف المناسب للأشخاص الذين يقومون بأدوار معينة.

أما العامل الشخصى وهو هنا تلقائى تطوعى فيتمثل فى الدوافع الشخصية عند الفرد نفسه، والتى يعمل بها على تكامل شخصيته عن طريق أدائه لدوره بحسب ما تتوقعه منه الجماعة، دون نظر إلى أى ثواب أو عقاب.

ويتشرب الفرد خلال قيامه بدوره المثل والقيم السائدة فى جماعته ويتفاوت الأفراد فى مدى تشربهم لمثل هذه المثل والقيم السائدة فى الجماعة ، ولهذه قوتها التى تؤثر فى سلوكه.

وبناء على وجهة النظر هذه يبدو المظهر الأساسى للبناء الاجتماعى فى النواحى النموذجية المتوقعة والتى تعرف التصرف المناسب للأفراد الذين يقومون بأدوار معينة، وتعمل على تحقيق هذه التوقعات الدوافع الشخصية للفرد نفسه نحو تكوين شخصيته وتماسكها، بالإضافة إلى ما يتوقعه من جزاء الآخرين له، وهذا النسق من التصرفات النموذجية المتوقعة يحتل مكانه فى النسق الاجتماعيى الكلى، وتكون له على هذا الأساس شرعيته، وهو ما يطلق عليه النظام.

وهكذا تدرج بناء تالكوت بارسونز فى تحليله للبناء الاجتماعى حتى انتهى فى النهاية إلى تحديد مفهوم معين للبناء الاجتماعى، كما أنه انتهى بتوضيح الصلة التى تربط البناء الاجتماعى بالنظام الاجتماعى.

رابعاً: راد كليف براون والبناء الاجتماعى:

ومن الجدير بالذكر أن محاضرة راد كليف براون تعتبر نقطة تحول كبير فى تاريخ استخدام مفهوم البناء الاجتماعى، كما كانت عاملا أساسيا فى انتشار استخدام الكلمة فى الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية بما آثارته من جدل ومناقشات طويلة وعنيفة.

حيث يرى راد كليف براون أن كلمة "بناء"، تشير بالضرورة إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين "الأجزاء" التى تدخل فى تكوين "الكل" الذى نسمية "بناء" وعلى هذا الأساس يكون للمقطوعة الموسيقية "بناء" وللجملة "بناء"، وللبناية أيضاً "بناء"، وذلك لأن ثمة علاقات وروابط معينة تقوم بين هذه "الأجزاء" التى تؤلف "الكل" وتجعل منه "بناء" متماسكا ومتمايزا.

وبمقتضى هذا الفهم تكون "الوحدات الجزئية" الداخلة فى تكوين "البناء الاجتماعى" هى "الأشخاص"، أى أعضاء المجتمع الذى يحتل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدى دوراً محدداً فى الحياة الاجتماعية، وهذه نقطة جوهرية فى نظرية راد كليف براون، لأن الإنسان كفرد لا يعتبر جزءاً مكونا فى البناء، فالمهم هنا هم أعضاء المجتمع من حيث هم "أشخاص Persons " وليس من حيث هم "أفراد Individuals" والتفرقة بين "الشخص" و "الفرد" تفرقةهامة فى هذا الصدد.

حيث يمكن النظر إلى كل إنسان يعيش فى مجتمع من ناحيتين: من حيث هو فرد ومن حيث هو شخص، فهو كفرد عبارة عن كائن عضوى بيولوجى، أى مجموعة هائلة من الجزئيات التى تنتظم فى بناء مركب تجرى فى داخله- ما دام حيا- أفعال وأوجاع وعمليات وتغيرات فسيولوجية وسيكولوجية. ومن هنا كان الإنسان- كفرد- يتخذ موضوعا لدراسة علماء الفسيولوجيا والسيكولوجيا.

أما الإنسان- كشخص- فإنه عبارة عن مجموعة من العلاقات الاجتماعية: فهو مواطن انجليزى مثلا، وهو زوج وأب ويمارس مهنة معينة، وهو عضو فى جماعة معينة ويدلى بصوته فى دائرة انتخابية بالذات، وهو عضو فى نقابة ومن أنصار حزب العمال مثلا.

وهكذا. ويمكن أن نلاحظ أن كلا من هذه الأوصاف تشير إلى علاقة اجتماعية محددة أو إلى مكان معين فى البناء الاجتماعى.. ونحن لا نستطيع أن ندرس الأشخاص إلا فى حدود البناء الاجتماعى، كما أننا لانستطيع أن ندرس البناء الاجتماعى إلا بالإشارة إلى الأشخاص الذين هم وحدات فى ذلك البناء، وسواء أكان البناء الاجتماعى يتألف من وحدات هى "الأشخاص" أو "الزمر

الاجتماعية" التى تتألف بدورها من أشخاص، فالشئ المهم فى دراسة البناء الاجتماعى هو دراسة العلاقات والروابط الاجتماعية المتبادلة التى تقوم بين هؤلاء الأشخاص أو تلك الزمر الاجتماعية.

ولا يزال مفهوم "البناء الاجتماعى" يعانى كثيراً من الإيهام والغموض على الرغم من انتشار استعماله فى الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية السوسيولوجية" الحديثة، ومع ذلك فلم يتفق العلماء حتى الآن على تعريف واحد "للبناء الاجتماعى"، والواقع أن اللفظ يستخدم- ككثير من مصطلحات علم الاجتماع- بمعانى كثيرة مختلفة وأن تكن هناك بعض عناصر أساسية يكاد يجمع عليها معظم هؤلاء العلماء وبخاصة الذين يهتمون منهم بالدراسات الحقلية فى المجتمعات المحلية الصغيرة التى يسهل فيها تحديد ملامح البناء الاجتماعى والتعرف على عناصره المكونة.

الفصل الثانى
البناء الاجتماعى والأنثروبولوجيا

الفصل الثانى

البناء الاجتماعى والأنثروبولوجيا

وليس من شك فى أن الفضل الأول فى انتشار مفهوم البناء الاجتماعى يرجع إلى علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية وبخاصة فى بريطانيا، ويرجع ذلك إلى طبيعة الانثربولوجيا ذاتها كعلم، وطبيعة المجتمعات التى يهتم هؤلاء العلماء بدراستها.

فقد كانت الأنثروبولوجيا فى أول نشأتها تهتم بدراسة أنماط الحياة البسيطة الساذجة فى المجتمعات المختلفة، وكذلك دراسة المجتمعات المحلية المحدودة المساحة والسكان كالقرية والقبلية وما إليها، وحتى بعد أن تطورت الأبحاث الانثروبولوجية ووسع العلم من ميدان دراسته حتى شملت أنماط الحياة الأكثر تقعداً فإنها ظلت محتفظة بأسلوبها التقليدى الذى يتمثل فى الاهتمام بدراسة المجتمعات الصغيرة مثل المدينة الصغيرة أو المتجر أو المصنع، وهذه كلها مجتمعات يمكن بسهولة تحديد ملامحها الاجتماعية والإحاطة بكل ما فيها من نظم وعلاقات والتعرف على وظيفة كل منها فى الحياة الاجتماعية ككل.

وذلك بعكس الدراسات التى يقوم بها بعض علماء الاجتماع أحياناً ويجرونها على مستوى الدولة أو مستوى إحدى القارات أو حتى على مستوى العالم كله، ويحاولون فيها مقارنة بعض الظواهر الاجتماعية فى عدد كبير من المجتمعات المتفرقة التى تنتمى إلى أنماط ومستويات حضارية وثقافية متفاوته.

ولقد كان لاتجاه العلماء البريطانيين الأوائل إلى دراسة المجتمعات التقليدية بأفريقيا بالذات أثره الذى لا ينكر فى تبلور فكرة البناء الاجتماعى. ذلك أن القبيلة هناك تؤلف وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية متكاملة، بل إنها تكاد تكون مجتمعا مغلقاً على نفسه ولا يتصل اتصالا ثقافياً بالعالم الخارجى ولا حتى بالقبائل المجاورة التى تنتمى إلى نفس مجموعتها السلالية إلا فى أضيق الحدود.

ويختلف هذا الاتجاه اختلافا شديداً عن الاتجاه الذى يسود الدراسات الانثروبولوجية فى أمريكا، إذ يهتم العلماء هناك بدراسة الثقافة أكثر مما يهتمون بدراسة البناء الاجتماعى. ويبدو أن هذا

الاتجاه متأثر إلى حد كبير بالبداية الأولى للأنثروبولوجيا هناك، فحين ظهرت الأنثروبولوجيا كعلم مستقل فى أمريكا نتيجة لاهتمام علماء القرن التاسع عشر بالمجتمعات البدائية، كان من الطبيعى أن يتجه هؤلاء العلماء إلى مجتمعات الهنود الحمر التى تتميز عن المجتمعات القبلية فى أفريقيا بأنها مجتمعات مجزأة وغير متماسكة نظراً لتبعثر الهنود الحمر فى سهول أمريكا وتداخل قبائلهم بعضها فى بعض مما يجعل دراسة ثقافتها أسهل بكثير جداً من دراسة أبنيتها الاجتماعية.

وقد ظل هذا الاتجاه مسيطراً حتى الآن على الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية فى أمريكا على الرغم من ازدياد الاتجاه- وبخاصة بين العلماء الشبان- إلى دراسة البناء الاجتماعى.

والاختلاف بين هذين الاتجاهين، أى الاتجاه نحو دراسة البناء الاجتماعى والاتجاه نحو دراسة الثقافة، ليس مجرد اختلاف بسيط، بل هو فى الحقيقة اختلاف جوهرى ترتب عليه نتائج عميقة فمن ناحية، نجد أن الاقتصار على دراسة ملامح الثقافة فى إطلاقها وعمومها معناه الاكتفاء فى آخر الأمر بدراسة العادات والعرف والتقاليد وتصرفات الناس وأفعالهم وطرائق سلوكهم كما تشاهد أو تمارس فى الحياة اليومية والاقتصار على وصفها وسردها.

وذلك بعكس الحال فى الدراسات التى تهتم بالبناء الاجتماعى، إذ يهتم الباحث فيها ليس بدراسة العادات والتقاليد وما إليها فى حد ذاتها، وإنما يهتم فى المحل الأول بتحليل "العلاقات" القائمة بين الناس فى ذلك المجتمع بالذات.

صحيح إن الباحث الاجتماعى أو الانثروبولوجى الذى يتجه اتجاها "بنائياً" يعتمد بالضرورة فى تحليلاته على تلك العادات والتقاليد وطرائق السلوك التى تصدر عن الأفراد فى حياتهم اليومية، ولكنه لا يقف عند حد تسجيل ووصف هذه الأحداث أو "الظواهر الثقافية" وإنما يتخذ منها العناصر البسيطة الأولية التى يبنى عليها تحليلاته للعلاقات الاجتماعية التى تتبلور فيما نسميه بالنظم الاجتماعية Social Institutions كالنظام الاقتصادى والنظام القرابى والنظام السياسى والنظام الدينى وما إليها. ومن هنا كانت "الدراسات البنائية" تقوم على أساس من التجريد لا يتوفر فى "الدراسات الثقافية".

ومن الناحية الأخرى، فإن "الدراسات الثقافية" فى معالجتها للعادات وقواعد العرف والتقاليد تحاول فى العادة ردها إلى أصولها الأولى، وتعتمد فى ذلك على التأويلات التاريخية أو السيكولوجية، وذلك بعكس "الدراسات البنائية" التى تنفر نفورا شديدا من الالتجاء فى تفسيراتها إلى غير علم الاجتماع ولا تعتمد على غير التصورات الاجتماعية، أى أنها تميل إلى تفسير الظواهر والعلاقات والنظم الاجتماعية فى ألفاظ وحدود اجتماعية خالصة.

وليس من شك فى أن معرفة تاريخ ظاهرة من الظواهر الاجتماعية قد يساعد إلى حد كبير على فهمها، ولكن الاقتصار على معرفة ذلك التاريخ أو الاكتفاء بتتبع مراحل تطور نظام من النظم لن يكتفى للتعرف على طبيعة ذلك النظام وعلى الدور الذى يؤدية فى الحياة الاجتماعية ككل، فثمة فارق كبير بين معرفة كيفية نشأة النظام وسبب ظهوره، ومعرفة كيفية عمله، أى وظيفته فى البناء الاجتماعى.

ولقد تباينت آراء علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وتضاربت فى محاولة كل منهم وضع تعريف لاصطلاح "البناء الاجتماعى" وهذا أمر طبيعى، لأن من الصعب تعريف المفهومات الأساسية تعريفا دقيقاً كما يقول الاستاذ إيفانز بريتشارد Evans- Pritchard ولكننا سنجد أنه على الرغم من هذا التضارب والتباين والاختلاف فى الرأى فإنهم يتفقون جميعاً على ضرورة توافر عناصر معينة بالذات فى البناء الاجتماعى وكذلك فى الدراسات البنائية رغم أن هناك بعض الصعوبات التى تبرز حول تعيين نوع التجريد الذى يؤلف البناء الاجتماعى.

الفصل الثالث
التدرج الاجتماعى

أولاً: تعريف التدرج الاجتماعى.

ثانياً: نظريات التدرج الاجتماعى.

ثالثاً: قياس التدرج الاجتماعى.

الفصل الثالث

التدرج الاجتماعى

يكاد يجمع علماء الاجتماع على أن كل المجتمعات الإنسانية، التاريخية والمعاصرة، ينطوى كل منها على نوع معين من الترتيب الطبقى على أساس اختلاف أدوار الناس ومراكزهم فى الحياة الاجتماعية، وذلك وفق اختلاف الثروة التى يمتلكونها أو المكانة الاجتماعية التى يتمتعون بها أو القوة التى تكن تحت أيديهم. وقد يشمل التدرج Stratification بعض أو كل النظم الهامة فى المجتمع مثل الأسرة وتنظيم القوة السياسية واقتصاديات انتاج وتوزيع الثروة، كما يشمل التدرج توزيع المعرفة والتعليم، وكذلك فإن طلاب العلم يختلفون فى انتماءاتهم إلى طبقات متعددة.

أولاً: تعريف التدرج الاجتماعى:

ويعد التدرج ظاهرة اجتماعية عامة، وهى وإن كانت تتغير فى شكلها إلا أنها ثابتة فى جوهرها، بحيث لا يمكن تصور مجتمع ما تذوب فيه الطبقات تماماً. والتدرج الاجتماعى Social Stratification هو مصطلح يقوم بدراسته علماء الاجتماع لتوضيح التفاوت بين الناس فى المجتمع والتوزيع غير المتساوى للسلع والخدمات والحقوق والواجبات والسلطة والمكانة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

ويعرف التدرج الاجتماعى بوجه عام بأنه العملية التى يجرى على أساسها ترتيب الأفراد والعائلات أو الفئات الاجتماعية المختلفة فى درجات، ويكون بعضهم فى مستويات عليا، والبعض الآخر فى مستويات دنيا.

ويأخذ الجيولوجيون مصطلح التدرج بما يشير إلى تدرج طبقات الأرض، أو الصخور المختلفة، حيث يرون أن سطح الأرض مكون من طبقات متعددة يختلف كل منها عن الآخر، فإذا نظرنا إلى جيل متقاطع الأجزاء فى شكل هندسى فإننا سوف نرى طبقات متعددة من صخور مختلفة تستريح الواحدة فوق الأخرى، وإذا نظرنا إلى المجتمع نجده يشبه هذا النوع من الشكل الهندسى، فهو يشبه تقسيمات الشكل الهرمى فى طبقاته.. ففى قمة التدرج الهرمى يوجد الأقلية من الناس الذين يمتلكون مقداراً كبيراً من الثورة والقوة

والمكانة الاجتماعية، ثم أسفل ذلك توجد الطبقات العريضة والمتنوعة من الناس الذين يمتلكون قدراً أقل، ثم فى سفح الهرم يوجد الأغلبية من الناس الذين يمتلكون القليل من الثروة والقوة والمكانة الاجتماعية، ولا يوجد مجتمع يتساوى فيه جميع الأفراد الأعضاء فى المجتمع كل منهم مع الآخر تماماً، ففى كل مجتمع توجد بعض أشكال من التدرج الاجتماعى تأخذ وضعاً معيناً فى ترتيب الجماعات داخل المجتمع سواء فى مستويات عليا أو دنيا عن طريق ثرواتهم وقوتهم ومكانتهم الاجتماعية.

وهنا نتساءل: ما هى أسباب وجود ظاهرة التدرج فى المجتمع؟

ما هى الأسس التى يتم على أساسها التدرج فى المجتمع؟

ويمكن لنا أن نجد الإجابة على التساؤل الأول فى آراء كل من دافيز Davies، ومور Moore، كما يجيب ماكس فيبر WeberM. عن التساؤل الثانى، ويتضح ذلك من خلال العرض لنظريات التدرج الاجتماعى.

ثانياً: نظريات التدرج الاجتماعى:

أن موضوع التدرج الاجتماعى من الموضوعات المثقلة بالمناقشات الأيديولوجية والخلافات الحادة بين الباحثين، ولكن ثمة بعض المواقف النظرية لبعض العلماء الذين حالوا تفسير ظاهرة التدرج الاجتماعى. وسوف نعرض لذلك من خلال العرض للموقف الوظيفى الذى يتمثل فى نظرية دافيز ومور ثم العرض، لنظرية ماكس فيبر.

أ- النظرية الوظيفية:

يرتبط مفهوم "التدرج الاجتماعى" بالنظرية الوظيفية التى ترى أنه ظاهرة طبيعية وجدت فى كافة أشكال المجتمعات الإنسانية وفى كافة النظم الاجتماعية نتيجة لأن الناس غير متساوين بطبيعتهم فى إمكانياتهم وقدراتهم واستعداداتهم، ومن ثم ترى الوظيفية استحالة وجود مجتمع لا طبقى، وذلك لأن المجتمع يحتاج إلى وجود الأوضاع المتدرجة بداخله لكى يحافظ على توازنه واستقراره، فالوظيفيون هم أكثر الناس اهتماماً بقضايا التكامل والتوازن فى

المجتمع ونظريتهم فى التدرج تعكس مصالحهم واهتماماتهم. وهذه النظرية عبر عنها بشكل واضح كل من كنجلزلى دافيز Davis، وولبرت مور Moore، فقد كان لكتابات "بارسونز" عام 1940 عن التدرج الاجتماعى التأثير الهام والمباشر فى التمهيد لنظرية "دافيز ومور" للتدرج الاجتماعىSocial اللذين رأيا أن فكرة التدرج الاجتماعى وعدم المساواة ضرورة وظيفية فى كل المجتمعات الإنسانية، ولازمة للحفاظ على أى بناء اجتماعى مهما كان، ومن ثم يستحيل استمراره بدونها، كما رأيا أن هناك أعمالاً هامة فى المجتمع، وأعمالاً أكثر خطورة من بعض الأعمال الأخرى ومن ثم يكون لمن يشغل تلك الأعمال الأخرى ومن ثم يكون لمن يشغل تلك الأعمال أهمية خاصة ومكانة مرتفعة فى المجتمع، مكما أن كثيراً من الأعمال الهامة تكون أكثر صعوبة لأنها تستلزم فترات طويلة للتدريب عليها، ولذلك فإن الناس يمتنعون عن شغلها، وبالتالى تكون ضرورية للمجتمع فيضع فى نظمه بعض المميزات لمن يشغل تلك الوظائف.

ويعنى "دافيز مومور" بذلك أن المساواة بين الناس فى أوضاعهم وما يحصلون عليه من مزايا يعمل على بقاء المراكز السياسية والاقتصادية الهامة خالية أو تشغل بأشخاص غير أكفاء، وهذا يؤدى إلى اختلال المجتمع وعدم استطاعته المحافظة على حالته السوية. ونظرية "دافيز ومور" يمكن أن تسمى إجمالاً "نظرية المسابقة الكبرى The great Race Theory.

فالمجتمع يحتاج إلى عدد من الوظائف التى تتنوع حسب أهميتها وصعوبتها، وبالتالى يضع نظاماً ليأمن أن الناس الأكثر موهبة هم الذين يحصلون على الوظائف الأكثر خطورة، فالمجتمع يتمسك بمسابقة الموهبة الكبرى The Great Talent Race، حيث أن من يفوزون هم أكثر الناس موهبة، وبالتالى يحصلون على المكافأة الكبيرة من الثروة والمكانة الاجتماعية والسلطة، ويكون واضحاً أن الخاسرين هم الأقل موهبة، ومن ثم يأخذون المكانة السفلى والوظائف الأقل خطورة Critical والمكافأة القليلة.

ومن الجدير بالذكر أن الصعوبة التى واجهت هذه النظرية هى صعوبة تحديد الوظائف الهامة فى المجتمع، أى وضع ترتيب

دقيق للوظائف التى يقوم بها الأفراد حسب أهميتها فى المجتمع، ويرى "دافيز ومور" أنه يمكن تفادى تلك الصعوبة بعاملين هما:

- تحديد الأهمية الوظيفية عن طريق مدى توافر أو ندرة تلك الوظيفة فى المجتمع.
- مدى توافر الأفراد الملائمين للقيام بتلك الوظيفة سواء وفقاً لتوافر المواهب الطبيعية أو التدريب المكتسب.

وهكذا استطاع "دافيز ومور تفسير أسباب وجود التدرج الاجتماعى فى كافة المجتمعات خاصة المجتمعات الحديثة المعقدة تفسيراً بنائياً وظيفياً يسهم فى أداء المجتمع لوظائفه بوصفه نسقاً، وقد وجهت بعض الانتقادات إلى التفسير الوظيفى الذى قدمه "دافيز ومور" للتدرج الاجتماعى من أهمها:

- أشار "بوتومور Bottomore " فى نقده للنظرية الوظيفية فى تفسير التدرج الاجتماعى إلى أنه بالرغم من أن التدرج ظاهرة عامة، فإنه لا يمكن التسليم تماماً بأن كل مجتمع من المجتمعات يتضمن نسقاً محدداً من المراتب أو التدرجات والمكافآت المحددة.
- اتهم البعض تلك النظرية بمحاولة تبرير الوضع الراهن لتقسيم الثروة والقوة والهيبة استناداً على فكرة عدم المساواة.
- اهملت هذه النظرية الصراع والتغير الاجتماعى وركزت على فكرة التوازن والتكامل.
- تجاهلت دور الوراثة الاجتماعية أو الميراث الاجتماعى الذى تنتقل بمقتضاه عدم المساواة من جيل إلى آخر بحكم قيود الظروف الاجتماعية.

ب- نظرية ماكس فيبر Weber . M:

يعد ماكس فيبر من أظهر الذين حاولوا دراسة التدرج الطبقى من منظور مختلف عن غيره من المفكرين، فقد وضع أسساً ومعايير جديدة يمكن على أساسها دراسة الأشكال المختلفة للتدرج الاجتماعى، فقد ميز بين ثلاثة أنواع من التكوين الاجتماعى المناسبة لدراسة التدرج، هى الطبقة Class، وجماعات المكانة Status

Groups والأحزاب Parties ويعد المثلث الفيبرى المكون من الثروة، والمكانة، والقوة، ضرورة لدراسة التفاوت الاجتماعى والبناء الطبقى، وذلك لتداخل كل منهم مع الآخر، وفيما يلى سوف نعرض لكل منهم:

التدرج الطبقى:

لم ينكر ماكس فيبر أهمية التدرج على أساس اقتصادى (الثروة – الدخل- الملكية الخاصة) فقد أكد أن بدايات عدم المساواة ترجع إلى الاستغلال السياسى والاقتصادى أو النفسى.

التدرج على أساس المكانة:

وقد عرف ماكس فيبر المكانة الاجتماعية بأنها الشرف الذى يخلعه المجتمع أو الجماعة المحلية على شخص معين بسبب الخلفية العائلية أو الأصل العرقى أو المهنة أو التعليم أو الملكية التى يتمتع به الشخص، أما جماعة المكانة Status Group فهم جماعة من الأشخاص حققوا مستوى من الهيبة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وينظرون إلى بعضهم البعض بوصفهم متكافئين، بينما تتميز جماعات المكانة بعضها عن البعض أساساً بأسلوب الحياة الذى ينعكس على استهلاك السلع والخدمات.

التدرج على أساس القوة:

ويمثل التدرج على أساس البعد السياسى حيث يرى "ماكس فيبر" أن الأحزاب السياسية هى التى تعبر عن القوة الاجتماعية، فقد يمتلك بعض الأفراد القوة والسلطة ويتمتعون بمكانة اجتماعية عالية من خلال انتمائهم إلى بعض الأحزاب، كما أن التدرج على أساس القوة غالباً ما يرتبط بالتدرج على أساس المكانة، لأن القوة ترتبط فى كثير من الأحيان بالهيبة أو المكانة، وإذا كان من الممكن ترتيب الناس وفقاً للثروة والدخل، فإن هناك صعوبة فى قياس ترتيبهم على أساس الاحترام والهيبة، حيث لا يمكن عدها وإحصاؤها كالنقود، ولكن الهيبة والاحترام هى أشكال من التقدير الاجتماعى التى يخلعها المجتمع على الأفراد، وكذلك من الصعب قياس القوة الاجتماعية التى تعنى قدرة الشخص على فرض إرادته على الأفراد الآخرين فى

المجتمع، والقوة تختلف فى أشكالها، فقد تقوم على أساس اقتصادى أو دينى أو سياسى.

وفى الواقع أن التمييز بين هذه الأشكال الثلاثة من التدرجات يتم على المستوى النظرى فقط، وذلك من قبيل التبسيط الضرورى لفهم واستيعاب الموضوع، إذ أن تلك الأشكال تتداخل وتتشابك فى واقع الحياة العملية، مما سبق يتضح ما يلى:

- أن نظرية دافيز ومور Davis, Moore كانت محاولة لتبرير الواقع الاجتماعى القائم على نظام التدرج والعمل على بقائه.
- اهتمام التحليل الماركسى بتفسير ظاهرة التدرج الاجتماعى بناء على ملكية وسائل الإنتاج والتركيز على الجانب الاقتصادى الذى تتوقف عليه جميع الجوانب الأخرى فى المجتمع.
- جميع ماسك فيبر .weberMبين أكثر من جانب لمعرفة التدرج الطبقى حيث تضمنت نظريته الجانب الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

ثالثاً: قياس التدرج الاجتماعى:

فى الحقيقة أن هناك صعوبات يواجهها الباحث الذى يتناول بالدراسة موضوع التدرج الاجتماعى، وذلك لكثرة معايير التدرج والتداخل فيما بينها بحيث يصعب الاعتماد على أحدها دون النظر إلى المعايير الأخرى، ولقد رأى "ماكس فيبر" أن هناك عدة معايير لقياس المكانة الاجتماعية، تتمثل فى الجانب الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، ويرى سوروكين Sorokin أن التدرج الاجتماعى يحدد من خلال التدرج بين المهن Intra- Occupation، حيث أن المهنة التى تتطلب عرضاً نوعاً من الذكاء والمهارة تأخذ مكانة مرتفعة داخل هرم الترتيب الطبقى فى المجتمع، كما يرى أن التدرج يوجد أيضاً داخل المهنة الواحدة Interoccupation، فهناك الرؤساء أو أصحاب المشاريع، ويليهم فى سلم التدرج كبار

الموظفين وأخيراً يوجد عمال اليومية أو الأجراء، وهناك بعض المعايير التى يمكن للباحثين استخدامها فى قياس التدرج الاجتماعى هى:

- **المعاير الاقتصادى: ويتمثل فى الدخل الشهرى أو السنوى للأسرة كوحدة اجتماعية.**
- **التعليم: ويؤخذ من حيث عدد السنوات الدراسية.**
- **المهنة: وتؤخذ من حيث إحراز المكانة المهنية للأفراد.**
- **العمر: ويقدر بالسنين.**
- **الجنس: ويتمثل فى التمييز بين الأفراد على أساس الجنسيات أو القوميات المختلفة أو السلالات المتعددة أو التفرقة على أساس اللون.**
- **تحقيق ذاتية الأسرة: من حيث الوضع الاجتماعى الذى يتمتع به أفراد بعض الأسر دون غيرهم.**

وفى الواقع أن تلك المقاييس للتدرج الاجتماعى، وإن تعددت، ولكنها لا تنطبق على جميع المجتمعات، حيث أن كل مجتمع يختلف عن الآخر من حيث بنائه الاجتماعى، فعلى سبيل المثال فإن تركيب المجتمع الحضرى يختلف عن تركيب المجتمع الريفى، حيث تعد ملكية الأرض مصدراً ذا أهمية كبيرة لكسب المكانة الاجتماعية أكثر من المهنة، فسواء كان الشخص مالكاً أو مستأجراً أو عاملاً، فإنه يحظى غالباً بأهمية واحترام من الناس أكثر من أى شخص آخر حتى ولو كان مفكراً أو عالماً مثلاً.

الـفـصل الـرابـع
الـحـراك الاجـتـمـاعى

أولاً: المقصود بالحراك الاجتماعى.

ثانياً: أنواع الحراك الاجتماعى.

ثالثاً: الحراك والتغير الاجتماعى.

رابعاً: التعليم والحراك الاجتماعى.

خامساً: المهنة والحراك الإجتماعى.

سادساً: طرق الحراك الإجتماعى.

الفصل الرابع

الحراك الاجتماعى

إن دراسة الحراك الاجتماعى S. Mobility تؤكد على ضرورة توازن المجتمع وتكامله، وذلك عن طريق الصعود أو الهبوط على سلم التدرج الطبقى، ويمثل الحراك الاجتماعى الجانب الدينامى لدراسات الطبقة والتدرج الطبقى، ويؤكد الوظيفيون أن الحراك الاجتماعى يتوقف على طبيعة التدرج الموجود بداخل المجتمع، حيث يطلق على المجتمع الذى تتوافر فيه طرق وقنوات الحراك الاجتماعى الرأسى التى تؤدى إلى إمكان انتقال الشرائح والطبقات السفلى إلى مستوى الطبقات والشرائح العليا أو العكس اسم مجتمع الطبقات المفتوحة، ويحصل الأفراد فى تلك المجتمعات على المكانة الاجتماعية عن طريق ذكائهم الطبيعى وقدراتهم وميولهم.. أى عن طريق الجهد المباشر للفرد من خلال المنافسة، وتسمى المكانات المنجزة Achieved Statuses .

أما الطبقات الاجتماعية المغلقة فتسمى بالطوائف، وهى المجموعة الاجتماعية التى لا تسمح بالانتقال أو الانضمام إليها أو الخروج منها بحكم نسقها الرسمى الخاص، ويحصل الأفراد فى تلك المجتمعات على المكانة الاجتماعية منذ الميلاد أو خلال عمر معين، ولا يمكن تغييرها سواء إلى الأسوأ أو إلى الأفضل، وتسمى المكانة الموروثة Ascribed Statuses.

ويمكن القول أن الحراك الاجتماعى يرتفع فى المجتمع الطبقى المفتوح، بينما ينخفض فى المجتمع الطبقى المغلق (المجتمع الطائفى) حيث يكون فيه الناس محصورين فى مهنة ومكانة أجدادهم، ولعل أكثر الأمثلة وضوحاً على ذلك المجتمع الطبقى المغلق فى الهند حيث توجد طبقة الهندوس وأيضاً توجد بعض الطبقات الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن المجتمع الطائفى لا يوجد به أى حراك على الإطلاق، هذا من الناحية النظرية، بينما من الناحية العملية فإن هناك أشخاصاً يرغبون فى الهروب من وضعهم الاجتماعى الموروث.

وفيما يليى سوف نعرض للمقصود بالحراك الاجتماعى، وأنواع الحراك، ونعرض أيضاً للحراك والتغير الاجتماعى حيث يتم العرض للتعليم والحراك الاجتماعى، ثم العرض للمهنة والحراك الاجتماعى، وأخيراً نعرض لطرق الحراك الاجتماعى.

أولاً: المقصود بالحراك الاجتماعى:

الحراك هو المظهر الدينامى للتدرج الطبقى، وبعبارة أخرى هو حركة الأفراد لجماعات من وضع اجتماعى معين إلى وضع اجتماعى آخر، وانتقال القيم والسمات الثقافية بين الأفراد والجماعات، ويقصد بالحراك الاجتماعى انتقال الأفراد والجماعات من إحدى المكانات الاجتماعية إلى مكانة أخرى، ومثل هذا الانتقال قد يكون إلى أعلى أو إلى أسفل داخل نسق التدرج الطبقى (ويسمى هذا بالحراك الرأسى)، أما إذا حدث ذلك الانتقال إلى طبقة فى نفس المستوى (يسمى بالحراك الأفقى).

ويذهب: "سوروكين" إلى أن الحراك الاجتماعى يعنى "أى انتقال لشخص أو لموضوع اجتماعى أو لقيمة معينة- وبعبارة أعم أى شئ خلقه أو شكله نشاط الإنسان- من وضع اجتماعى معين إلى أخر".

ثانياً: أنواع الحراك الاجتماعى:

ويميز "سوروكين" بين نوعين من الحراك الاجتماعى:

أ) الحراك الأفقى: Horizontal Mobility

"ويعنى انتقال فرد أو جماعة من جماعة اجتماعية إلى جماعة أخرى فى نفس المستوى"، كانتقال الفرد من دين لآخر، أو من أسرة إلى أسرة أخرى عن طريق الطلاق أو الزواج مرة أخرى، أو انتقال الفرد من مصنع إلى مصنع، وفى نفس المكانة المهنية، أى الحراك الأفقى يعنى الانتقال من موقع جغرافى إلى موقع آخر.

ب)الحراك الرأسى: Vertical Mobility

يوضح الحراك الاجتماعى الرأسى المغزى من التدرج الاجتماعى فى المجتمع، وهو المعنى الذى يفهم من الحراك الاجتماعى فى علم الاجتماع، ويعنى انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة إلى أخرى بسبب ارتفاع أو انخفاض مقدار الدخل أو نوع العمل

أو الزواج، سواء أدى ذلك إلى تغير صاعد أو هابط فى المكانة الاجتماعية، وهناك نوعان من الحراك الرأسى حسب اتجاه التغير هما:

- الحراك الاجتماعى الصاعد Ascending

فقد يكتسب الإنسان قدراً من التعليم، أو يحصل على ترقية فى العمل، أو يتزوج من أسرة لها مكانتها الاجتماعية المرتفعة أو يحصل على أى مكانة أخرى ترفع من سلوكه، ويسمى هذا "حراكا" صاعداً"، وتتمثل تيارات الصعود الاجتماعى فى صورتين أساسيتين:

- التسرب Infiltration أى تسرب الأفراد الذين ينتمون لطبقة دنيا إلى طبقة عليا.
- خلق جماعة جديدة من هؤلاء الأفراد، وإدراجها فى طبقة أعلى لتحل محلها أو لتقف إلى جانبها فى السلم الطبقى.

- الحراك الاجتماعى الهابط Descending

قد يفقد الإنسان مكانته الاجتماعية أو ينزلق إلى طبقة اجتماعية سفلى عن طريق إفلاسه أو إيقافه عن العمل أو عن طريق بعض الوسائل الأخرى، ويسمى هذا "حراكا هابطاً".

وتتمثل تيارات الهبوط الاجتماعى فى صورتين أساسيتين هما:

- سقوط الأفراد من وضع اجتماعى أعلى إلى وضع أدنى موجود فعلاً، وذلك بغير هبوط مستوى الجماعة التى كان الأفراد ينتمون إليها أو تكاملها.
- هبوط جماعة اجتماعية ككل وتدهور شأنها بين بقية الجماعات القائمة، وهنا يصيب الهبوط، ويخل بتكامل الجماعة كوحدة اجتماعية واحدة.

والحالة الأولى من الهبوط تذكرنا بسقوط فرد من السفينة، والحالة الثانية تذكرنا بسقوط السفينة كلها بمن فيها، أو بتحطيم السفينة نفسها إلى قطع وإجزاء.

ومن الجدير بالذكر أنه مما يزيد من تعقيد عملية الحراك الاجتماعى أنه قد لا يحدث إلى أعلى، ولكنه يتجه إلى أسفل، حيث

يأخذ بعض أفراد الطبقات العليا بسمات ثقافية معينة واتجاهات منحرفة تنقل إليهم من الطبقة الأدنى.

كما أن حراك الأفراد إلى أعلى وإلى أسفل يؤدى إلى صراع أحياناً، فقد يحصل بعض الأفراد على مظاهر وثراء الطبقة الأعلى، ومع هذا تظل نظرة الطبقة العليا لهؤلاء الأفراد أنهم دون مستوى طبقتهم، ذلك لأن هؤلاء الأفراد وإن كانوا قد اكتسبوا صفات الأغنياء، فإن هذا الاكتساب اكتساب ظاهرى، ولكنهم فى اخلاقياتهم واتجاهاتهم وميولهم يمثلون الطبقة الأقل مرتبة.

وإذا كان الحراك يعنى تلك التغيرات التى تحدث فى الأوضاع الاجتماعية خلال فترة من الزمن والتى يمكن قياسها عن طريق المكانة المهنية والدخل، فيمكن القول بوجود نوعين من الحراك الاجتماعى، هما:

(أ) الحراك داخل الجيل الواحد:

وهو التغير الذى يحدث فى وضع شخص ما أثناء فترة حياته، ويتضح ذلك من خلال عقد مقارنة بين وضع الشخص فى بداية دخوله الحياة العملية، وبين وضعه فيما بعد، وهذه المقارنة سوف تبين وجود حراك صاعد أو هابط أو عدم وجود حراك داخل الجيل.

(ب) الحراك بين الأجيال:

ويعنى التغير فى الوضع الطبقى لشخص ما بالمقارنة بوضع والديه، كأن يقارن وضع الشخص الحالى بوضع آبائه وأجداده، كأب، يصبح ابن الفلاح مدرساً ابتدائياً بعد حصوله على تعليم متوسط، ثم يحصل حفيد الفلاح وابن المدرس على تعليم عال، وينتقل إلى شريحة أعلى من الشرائح التى وصل إليها والده وجده.

وبالرغم من أن بيانات الحراك قليلة، إلا أنه يوجد متوسط لحراك الأجيال يتمثل فى المقارنة بين مهن الآباء ومهن الأبناء، وذلك من خلال ميول الأبناء إلى اتباع مهن آبائهم أو المهن التى تتشابه معها فى المكانة الاجتماعية والدخل.

ويرتبط الحراك الاجتماعى ببعض الموضوعات الأخرى التى تؤثر فيه ويتأثر بها وفيما يلى سوف نعرض لكل من الحراك والتغير الاجتماعى، ثم نعرض فللتعليم والحراك ثم المهنة والحراك وأخيراً نعرض لطرق الحراك.

ثالثاً: الحراك والتغير الاجتماعى:

إن الحراك الاجتماعى ظاهرة اجتماعية ترتبط بظاهرة أعم وأشمل وهى ظاهرة التغير الاجتماعية Social change التى يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات أو الموضوعات الاجتماعية أو القيم الاجتماعية، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعى معين إلى آخر، ومن مكان اجتماعية معينة إلى أخرى، وذلك حسب اختلاف المكان والزمان.

ويبدو أن هناك اتفاقاً عاماً فى التراث السوسيولوجى على أن الحراك الاجتماعى يعد أحد المؤشرات الهامة الدالة على حدوث التغير الاجتماعى، فلقد استخدام علماء الاجتماع الكلاسيكيون مفهوم الحراك الاجتماعى فى دراسة التحول والأوربى من الإقطاع إلى الرأسمالية، كما نجد الآن بعض علماء الاجتماع المعاصرين يحاولون تطبيق هذا المفهوم على الدول النامية بهدف دراسة قضايا مختلفة من بينها ظهور فئة العمال الصناعيين وتشكل ونمو الطبقة الوسطى.

هذا ويعد الحراك الاجتماعى حقيقة هامة فى كل المجتمعات ويدرس فى علاقات بناء القوة والسلوك السياسى والتغير فى البناء الاجتماعى، ويرتبط مفهوم الحراك الاجتماعى بالتغير الاجتماعى، حيث إن الحراك يمكن أن ينظر إليه على أنه المظهر الخارجى External لعملية التغير.

رابعاً: التعليم والحراك الاجتماعى:

يعتبر التعليم أول وسائل الحراك الاجتماعى، فهو المجرى الذى عن طريقه يتم وصول الأفراد إلى الأعمال الهامة فى المجتمع، والتعليم لا يقود مباشرة إلى الحراك الصاعد، ولكنه يعمل على زيادة قدرة الأفراد فى سلك أفضل الطرق التى تؤدى إلى الحراك، فالتعليم يمدنا بالمعرفة التى تعطى للعمل أو المهنة قيمتها ولا يحدث ذلك بشكل تلقائى، ولكن التعليم يمدنا بالفرص لاستخدام وتنمية المهارات والقدرات الشخصية، وبدون ذلك يكون التعليم قليلاً فى قيمته الاقتصادية، وبعبارة أخرى، يمكن القول أن الشخص الذى بدون تعليم وعمل هو بالضبط الفقير الجاهل.

فالتعليم هو أحد العوامل الهامة والمؤثرة على الأعمال المهنية، حيث نجد أن الناس فى الدول الصناعية الحديثة يحتاجون إلى التعليم والتدريب لمواجهة التطور التكنولوجى السريع فى المجال الصناعى وجميع المجالات الأخرى للحياة، فالتعليم يعمل على زيادة الحراك داخل البناء الحرفى.

إن الأفراد الذين يحصلون على تعليم أكثر هم الذين يشغلون الأعمال التى لها وضع اجتماعى مميز، وبالتالى يكون متوسط دخلهم السنوى مرتفعاً ويستمر ذلك طوال حياتهم، وبالتالى فإنهم يحصلون على مكانة اجتماعية أفضل من المكانة التى كان يتمتع بها والداهم، ومن ناحية أخرى، فإن التعليم المنخفض يؤدى إلى حصول الأفراد على مراكز منخفضة من الأعمال التى تستلزم مهارات بسيطة وبالتالى ينعكس ذلك على دخولهم ووضعهم الاجتماعى. كما أن التعليم يعطى لأبناء الطبقة الأقل فرصاً أوسع للحراك إلى أعلى.

وبالرغم من أن للتعليم دوراً فى الحراك الاجتماعى، إلا أن ذلك لا يتم بصورة متساوية لجميع الأفراد، بل أنه يختلف باختلاف الوضع الطبقى لكل منهم، حيث أن الوضع الاجتماعى الاقتصادى للفرد يقف كمحدد هام وأساسى فى حصوله على مستوى تعليمى معين، وبالتالى وصوله إلى مهنة معينة، لأن الطبقة هى التى تحدد مهنة الفرد وليس المهنة هى التى تحدد الطبقة التى ينتمى إليها.

خامساً: المهنة والحراك الاجتماعى:

يستخدم الحراك الاجتماعى والحراك المهنى كمترادفين للانتقال والتغير، ومع ذلك فإنه يمكن أن يعرف الحراك المهنى بشئ من الدقة بأنه الحراك الذى يقيس البعد المهنى، فقد يكتسب الابن مهنة والده فى إحدى مراحل عمره خصوصاً فى مرحلة المراهقة. وقد قرر "سوروكين" بأن معظم الأبناء يمتهنون مهن آبائهم، أو يعملون فى مجالات قريبة منها، ويظلون على نفس المستوى المهنى لآبائهم.

وبناء على ذلك فإنه يرى أن هناك حراكا أكبر فى المهن على نفس المستوى الاجتماعى عنه بين المستويات الاجتماعية المختلفة.

وتؤكد كثير من الدراسات فى الحراك أن الاقتصاد الدائم للمجتمع، والتنوع المهنى (عليا- متوسطة- دنيا) بين أفراده، يساعدان على ازدياد الحراك المهنى، حيث أن التنوع فى المهن يعطى للأبناء فرصة أفضل من الآباء فى الحراك إلى طبقات أعلى.

ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيراً من الباحثين يرون ضرورة الاعتماد على المهنة بقياس وحيد للحراك الاجتماعى. والواقع أن ذلك يقدم العديد من التيسيرات، وفى هذا المجال قد أشار "جوزيف كال **Kahl** إلى أن الإجراء العملى هو أن نستخدم مقياساً واحداً- لا دليلاً مركبا- لأن القياس الواحد يمكننا بسهولة من إجراء المقارنات داخل الجيل، وكذلك بين الأجيال، وهذا ما دفع عدد من الباحثين إلى تجميع المهن فى فئات مهنية واسعة تمثل المستويات الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة، وعلى الرغم من ذلك، هناك انتقادات تشير إلى أن الحراك المهنى لا يمثل سوى جانب من جوانب تغير الهيبة الاجتماعية، ويرى ضرورة الاهتمام بدراسة الأبعاد الأخرى التى تنطوى عليها الحركة مثل المكانة الاجتماعية والمهارات الفردية والدخل قبل أن ننظر إلى اصطلاحى الحراك الاجتماعى والحراك المهنى على أنهما مترادفان تقريباً.

سادساً: طرق الحراك الاجتماعى:

فى كثير من الأحيان يستطيع الفرد أن ينتقل من طبقة اجتماعية معينة ولد بها أو ينتمى إليها، وذلك عن طريق جهوده الشخصية خلال مجرى حياته، وهذا الانتقال يسمى "حراكاً اجتماعياً"، وتتمثل أهم طرق الحراك فى الآتى:

أ- الطريقة الاقتصادية:

وتتم من خلال زيادة الثروة، فالأفراد الذين يعملون على تحسين أوضاع حياتهم، ويرغبون فى الانتماء إلى طبقة أعلى من طبقتهم، لا يمكنهم أن يكتسبوا قيم واتجاهات تلك الطبقة إلا عن طريق تحسين وضعهم الاقتصادى.

ب- الطريقة الاجتماعية:

تتم عن طريق العلاقات الاجتماعية القائمة على الزواج الذى يؤدى إلى اكتساب الفرد المكانة الاجتماعية للأسرة التى ارتبط بها.

جـ- الطريقة الثقافية:

حيث يعتبر التعليم أحد فرص الأفراد فى تحسين مستواهم الطبقى، فالابن الذى ينتمى إلى الطبقة العاملة، ثم يلتحق بالجامعة ويصبح محامياً أو طبيباً فهو بذلك يتحرك إلى أعلى فى السلم الاجتماعى.

الفصل الخامس
النظم الاجتماعية والمجتمع

أولاً: النظام الاقتصادى.

ثانياً: النظام السياسى.

ثالثاً: النظام الدينى.

رابعاً: النظام التعليمى.

خامساً: النظام الصحى.

سادساً: النظام الترويحى.

الفصل الخامس

النظم الاجتماعية والمجتمع

تبدو أهمية أى نظام اجتماعى فى مدى ما يقوم به من نشاط وما يؤديه من وظائف فلقد وجد كل نظام ليؤدى وظيفية أساسية وهذه الوظيفة هى التى تحدده وتميزه عن الأنظمة الأخرى فوجد نظام الأسرة للتربية والتنشئة الاجتماعية، والدولة لتحكم، والنظام الدينى للعبادة..... وهكذا، ويتفرع تحت هذه النظم أنظمة فرعية أخرى فمثلاً النظم الاقتصادية تتفرع منها نظم إقتصادية فرعية مثل النظام الرأسمالى، والنظام الاشتراكى، وتتفرع تحت الأنظمة السياسية أنظمة فرعية أخرى مثل النظم الدستورية التى يتبعها كل بلد كالنظام الملكى، أو الجمهورى، أو الجماهيرى.. الخ، من مختلف الأنظمة.

ونظراً لتعدد رغبات الإنسان وتعدد وسائل إشباعها أصبح فى حاجة لعدد كبير من هذه النظم كى يتمكن من تحقيق رغباته، ولكن توجد بصفة عامة بعض النظم الاجتماعية التى لا يكاد يخلو منها أى مجتمع سواء كانت نظم تلقائية أو مقننة أو سواء كانت نظم أساسية أو مساعدة مثل الأنظمة الاقتصادية والسياسية والدينية والتعليمية والصحية والأسرية. وفيما يلى توضيح لهذه النظم وهى:

أولاً: النظام الاقتصادى:

يعتبر النظام الاقتصادى أحد الأنظمة الاجتماعية وأكثرها أهمية فى أى مجتمع، فهو العمود الفقرى الذى من خلاله يحيا المجتمع، ويشبع أفراده حاجاتهم المتشابكة والتى لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطته، فإنتاج السلع والموارد المختلفة التى يحتاجون إليها هى أحد مكوناته، وإستخدام فنون الصناعة فى زيادة الإنتاج لا يفى وحده بإقامة اقتصاد المجتمع، وتوزيع الإنتاج توزيعاً منظماً عادلاً بين أفراد المجتمع نشاط إقتصادى ضرروى، بالإضافة إلى الثروة المعدنية والمواصلات والتجارة، ولذا فالنظام الاقتصادى يشير إلى تلك الأنشطة التى يشترك فيها جميع أبناء المجتمع.

ثانياً: النظام السياسى:

لا يخلو أى مجتمع من وجود جهاز أو نظام مهمته تأمين أفراد المجتمع داخلياً وخارجياً، فمن الناحية الداخلية مهمته تأسيس وتنظيم عملية إستعمال القوة والعنف بين الأفراد والجماعات بهدف إستقرار النظام، وتطبيق القانون، وتوفير خدمات معينة ضرورية، وتحقيق العدالة بينهم، وحماية الضعفاء من ظلم الأقوياء وسيطرتهم، أما من الناحية الخارجية فالدولة كنظام سياسى مهمتها مواجهة أى عدوان خارجى يهدد سلامة الدولة وأمنها، ولا يمكن لأى نظام آخر القيام بهذه الوظائف.

ثالثاً: النظام الدينى:

نشأ النظام الدينى إستجابة لإحتياجات نفسية يشعر بها الإنسان نتيجة إحساسه بوجود فراغ داخلى نابع من عدم قدرته على تحديد هذه الإحتياجات ومن ثم عدم إشباعها، بالإضافة إلى عجزه عن تفسير كثير من الظواهر التى ليس له قدرة السيطرة عليها.

وظائف النظام الدينى فى المجتمع:

1- **يساهم فى تماسك المجتمع وترابط أفراده، وسيادة روح التعاون بينهم لوجود قيم ومفاهيم مشتركة أساسها العدل والإيمان بأهداف الجماعة.**
2- **يقوم بوظيفة تعليمية تثقيفية هامة يتسع مداها فى المجتمعات الأقل تقدماً.**
3- **تفسير كثير من الظواهر المجهولة التى تثير الجدل وتراوح التفكير كظاهرة الحياة بعد الموت، والظواهر فوق الطبيعة مما يساعد على تهيئة الراحة النفسية والتغلب على صعوبات الفشل فى الحياة.**
4- **تنظيم الدين للكثير من علاقات الناس مع بعضهم البعض خاصة تلك التى تتعلق بمشاكل الزواج والطلاق والمواريث وغيرها.**
5- **تقوية الدين لعملية الضبط الاجتماعى داخل المجتمع فهو يوحد إيديولوجية الأفراد وقيمهم، ويحدد نواحى الخير والشر والثواب والعقاب، ويعلم قواعد السلوك، ويعتمد على الضمير الذى يعتبر العامل الأساسى فى تكوين وترسيخ الضبط الاجتماعى.**

رابعاً: النظام التعليمى:

نشأ النظام التعليمى مثل كل النظم الاجتماعية نتيجة الحاجة والرغبة من الناس فى فهم حياتهم وظروفهم البيئية، ورغبتهم فى تطوير أنفسهم، وتحسين ظروفهم، واستخدام الجديد من المعارف والتقنيات الحديثة وتطويعها وفقاً للظروف البيئية رغبة فى الوصول إلى حالة أفضل يشعرون معها بالإرتياح النفسى والجسمى، ويحققون بها طموحاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ويعرف النظام التعليمى: بأنه "ذلك النظام الاجتماعى الذى يقوم بنقل الثقافة الموروثة عبر الأجيال، وإيجاد الرغبات والدوافع عند الناس لخلق الجديد، ثم محاولة إبتكار وإيجاد ذلك الجديد ونشره فى شكل معارف جديدة.

وظائف النظام التعليمى:

يؤدى النظام التعليمى فى المجتمع ثلاثة وظائف أساسية هامة هى:

أ- نقل الخبرات والمعلومات من الأجيال السابقة إلى الأجيال الحاضرة.

ب- الإبتكار والوصول إلى الجديد المفيد ونقله إلى المجتمع.

جـ- تربية الإتجاهات الحديثة والقيم المرغوبة بين المواطنين، وتكوين شخصياتهم تكويناً يتفق مع أهداف المجتمع وذلك بالعمل على وضع التدابير اللازمة للتنشئة الاجتماعية السليمة والمخططة التى يتخطى بها الأفراد ثقافة المجتمع التقليدية، والانطلاق نحو ثقافية الابتكار والتفكير العلمى المنظم القائم على إتباع المنهج العلمى وخطواته.

خامساً: النظام الصحى:

وتشير الحالة الصحية لأى مجتمع إلى الحالة العامة له، فإذا ما توفرت الرعاية الصحية، وتقدمت وسائل وطرق الوقاية من الأمراض كان تأثيرها إيجابياً على المجتمع وأفراده أقتصادياً واجتماعياً، أما إذا ما تدهورت الحالة الصحية كان التأثير سلبياً ، والصحة لا تعنى فقط غياب المرض والوهن وإنما هى حالة كاملة للسلامة البدنية والذهنية والاجتماعية.

ويعبر عن الحالة الصحية فى أى مجتمع بعدد من المؤشرات من أهمها نسبة الوفيات العامة، ونسبة وفيات الأطفال الرضع، وعدد المصابين بالأمراض المزمنة، ومتوسط عمر الفرد، وعدد المستشفيات والوحدات الصحية، وعدد الأطباء والممرضات وعدد الأسرة لكل 1000 مواطن، ومشروعات تحسين البيئة، ورعاية الأمومة والطفولة، وتطعيم الأطفال، وتوفير مياة الشرب الصحية، والاهتمام ببرامج الوقاية والعلاج فى كافة أنحاء المجتمع.

سادساً: النظام الترويحى:

وهو النظام الخاص بطرق قضاء وقت الفراغ وما يتصل به من نشاط سواء من الموسيقى أو الرقص أو الاحتفالات الدينية والاجتماعية والرياضية وما شابهها، وتتعدد المناشط التى يتضمنها النظام الترويحى وتختلف عادة من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة ومن بيئة إلى بيئة وفقاً لثقافة المجتمع وتوجهاته، ويعرف النظام الترويحى أنه "النشاط الحر للأفراد أو الجماعات وبدافع شخصى بغرض جلب السرور والمتعة أو قتل الفراغ".

الـفـصل الـسـادس
الـنـظـام الأسـرى

أولاً: مفهوم الأسرة.

ثانياً: أنماط الأسرة.

ثالثاً: وظائف الأسرة.

الفصل السادس

النظام الأسرى

إن العمل على إبطاء النمو السكانى هو أحد الجوانب الأساسية فى تخطيط التنمية وخاصة فى بعض الدول التى تعانى من ارتفاع معدلات النمو السكانى بها بما يفوق مواردها الاقتصادية، ولما كان ذلك يبدأ من الأسرة، فإن تحقيق الأسرة الصغيرة يظل هدفاً هاماً من الأهداف القومية والفردية بها، شأنه فى ذلك شأن التغذية والصحة والتعليم، وحجم الأسرة له أكبر الأثر فى مستقبلها الأمر الذى يجعل من مسألة تنظيم الأسرة أمراً يشغل الدوائر العلمية ومخططى السياسة العامة فى تلك الدول إلى درجة العقيدة الراسخة أو البديهيات، فالأسرة صغيرة الحجم ذات العدد المحدود من الأطفال تستطيع أن تبذل جهداً أكبر وموفقا تجاه أبنائها والعناية بهم بحيث يتمكنوا من بلوغ أهدافهم فى الحياة، كما أنها أصبحت من سمات العصر الحديث.

وتتسم غالبية الدول النامية - إن لم تكن جميعها - بارتفاع معدلات النمو السكانى، بما يعنى زيادة حجم الأسرة بها، وربما يرجع ذلك فى اعتقاد الباحث إلى سيادة بعض القيم الاجتماعية التى تشجع على الزيادة السكانية فى تلك الدول، وأيضاً لعدم وعى المواطنين بخطورة هذه المشكلة التى قد تهدد مستقبل أبنائهم وتجعلهم يعانون انخفاضا فى مستوى المعيشة وظروفا اقتصادية واجتماعية ونفسية وصحية قد تكون بالغة السوء بما ينعكس بالتالى على درجة تقدم مجتمعاتهم واستقرارها.

ولما كانت التنشئة الاجتماعية تؤتى ثماراً إيجابية خاصة فى الأسر التى يتناسب حجمها مع الإمكانات الاقتصادية المتاحة لها إلى جانب بعض العوامل الأخرى، كالمستوى الثقافى ودرجة تعليم الوالدين وما إلى ذلك من العوامل التى تسهم فى غرس القيم الاجتماعية السامية والمثل العليا لدى الأبناء، فإن الأسرة الكبيرة والتى لاتستطيع أن تفى بالاحتياجات اليومية والمعيشية لأفرادها تكون مصدراً للمشكلة السكانية وما يترتب عليها من آثار سلبية على كل من الفرد والأسرة وبالتالى على المجتمع بأكمله.

فإذا كانت المدن بصفة عامة تمثل هدفاً لهجرة البعض من سكان المناطق الريفية رغبة فى الحصول على فرصة عمل أو الإقامة بها

للاستفادة بخدماتها المتوافرة والتى تفتقر إليها الكثير من المناطق الريفية، فإن ذلك قد يؤدى إلى زيادة الطلب على السكن بالمدن بما يفوق القدرة الاستيعابية لها، الأمر الذى أفرز نمطاً إسكانياً غير متجانس فى صور مناطق عشوائية وامتدادات عمرانية غير مخططة تفتقر إلى أبسط أساسيات المسكن الصحى الملائم.

ومن هذا المنطلق فإن مثل هذه المناطق بما تحويه من شرائح اجتماعية متباينة وثقافات فرعية مختلفة، تعلى قيم الإنجاب لدى البعض منهم، بل وتشجع عليه وخاصة أولئك القادمون من المناطق الريفية بما يسهم فى زيادة حجم الأسرة بين سكان هذه المناطق، وفى مثل هذا المناخ المتباين من حيث الثقافات الفرعية وضعف الإمكانات المادية للسكان، وتدنى البيئة الفيزيقية للإسكان، إلى جانب زيادة حجم الأسرة فى هذه المناطق، فإن العديد من الأسر لا يمكنها القيام بتنشئة أبنائها التنشئة السليمة، مما يؤدى إلى انتشار بعض أنماط السلوك الانحرافى لدى الأبناء.

وعليه فإن الباحث سيعرض فى هذا الفصل لثلاث محاور رئيسية أولها الأسرة وماهيتها وخصائصها وأنماطها ووظائفها، وثانى هذه المحاور حجم الأسرة والتنشئة الاجتماعية، أما المحور الثالث فيشتمل على التنشئة والانحراف الاجتماعى معرجاً فيه عن ماهية الانحراف الاجتماعى ومظاهره وأنواعه وعوامله سواء كانت داخلية بالنسبة للفرد (ذاتية) أو خارجية (بيئية) كالبيئة المحيطة به سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية.

أولاً : مفهوم الأسرة :

يحاول علماء الاجتماع تحديد تعريف يمكن أن يغطى الأنماط المختلفة للأسرة، إلا أنهم لم يصلوا إلى تعريف إجرائى موحد وعام لها يمكن أن ينطبق على كل الثقافات وفى كل الأزمنة وذلك بسبب وجود أكثر من نمط للأسرة مما جعل تعريفها بدقة أمراً صعبا.

والأسرة فى مفهومها الضيق هى عبارة عن زوج وزوجة وأولادهما الذين يعيشون معاً فى مسكن واحد. وقد عرفها جورج بيتر George Peter بأنها "جماعة اجتماعية تعيش فى مسكن واحد وبينها تعاون اقتصادى وعلاقات تناسل. ويرى كنجزلى ديفز الأسرة

بأنها "جماعة من الأفراد تقوم العلاقات فيما بينهم على أساس قرابة العصب وهم أقارب بعضهم للبعض الآخر.

ويعرف "أوجبرن ونيمكوف" الأسرة بأنها عبارة عن رابطة اجتماعية تتألف من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، وقد تكون الأسرة أكبر من ذلك بحيث تضم أفراداً آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين فى معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال. ويرى "ميردوك" Murdock" بأن الأسرة هى جماعة اجتماعية، تتميز بمكان إقامة مشترك، وتعاون اقتصادى بين أفرادها، ولها وظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين على الأقل من أعضائها علاقة زواج شرعية ويعترف بها المجتمع الذى توجد فيه تلك الأسرة.

ويرى "عبد الهادى الجوهرى" أن الأسرة عبارة من مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة وهى ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشرى ويتحقق ذلك بفضل اجتماع كائنين لاغنى لأحدهما عن الآخر هما الرجل والمرأة.

ويشير مفهوم الأسرة إلى وجود جماعة من الأشخاص يرتبطون ببعض من خلال الميلاد أو الزواج ويقيمون معا فى مسكن واحد وعادة هم الوالدين وأطفالهما وأيضاً فإن الأسرة جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة وأبنائهما، ومن أهم الوظائف التى تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية وتهيئة المناخ الثقافى الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء. وهى "تجمع اجتماعى قانونى لأفراد اتحدوا بروابط الزواج والقرابة أو بروابط التبنى Adoption وهم فى الغالب يشاركون بعضهم بعضاً فى منزل واحد ويتفاعلون تفاعلا متبادلا طبقاً لأدوار اجتماعية محددة تحديداً دقيقاً وتدعمها ثقافة عامة".

وتشير كلمة أسرة من الناحية السوسيولوجية إلى معيشة رجل وامرأة أو أكثر معاً، على أساس الدخول فى علاقات جنسية يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات، كرعاية الأطفال وتربيتهم.

<u>من مجمل العرض السابق لتعريفات الأسرة يمكن القول بأن:</u>

- **الأسرة تتكون من زوج وزوجة وأولادهما وأحيانا يعيش معهم الأجداد والأحفاد والأقارب.**
- **غالبا ما يسكن أفراد الأسرة فى مسكن واحد.**
- **الأسرة هى رابطة اجتماعية تقوم على المودة والتعاون المشترك بين أعضائها.**
- **من أهم وظائفها المحافظة على النسل واستمرار حياة الجنس البشرى وتنشئة ورعاية وتوجيه الأبناء وتهيئة المناخ الاجتماعى والثقافى الملائم لهم.**

<u>ويمكن للباحث أن يضع تعريفا إجرائيا للأسرة كالآتى:</u>

الأسرة "هى جماعة اجتماعية تتكون من الزوج والزوجة والأبناء وتربطهم علاقات أساسها التعاون المشترك لمواجهة متطلبات الحياة".

خصائص الأسرة الإنسانية:

تختلف الأسرة بنائياً ووظيفيا من مجتمع لآخر، فقد يكون المجتمع بدوى أو ريفى أو حضرى، بل إنها قد تختلف فى المجتمع الواحد، إلا أن هذا الاختلاف والتنوع لايمنع من وجود عناصر وخصائص مشتركة بين كل الأسر فى مختلف مجتمعات العالم، وفيما يلى أهم هذه الخصائص:

الأسرة هى الخلية الأولى لتكوين المجتمع وأكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً، وهى أساس الاستقرار فى الحياة.كما أنها تمثل الوسط الذى اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية وذلك مثل حب الحياة وبقاء النوع وتحقيق الدوافع الغريزية والجنسية والعواطف والانفعالات الاجتماعية، وهذه كلها عبارة عن قوالب ومصطلحات يحددها المجتمع للأفراد ويستهدف من ورائها الحرص على الوجود الاجتماعى وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنسانى.

ويتفاعل أفراد الأسرة كوحدة اجتماعية، تفاعلا وتبادلا يتفق مع أدوار كل منهم ومع الظروف السائدة فى الأسرة ومع نظم المجتمع. وينتسب أفراد الأسرة إلى اسم عائلى يحظى باحترامهم جميعاً ويرتبطون به بروابط القرابة الدموية. وهى الإطار العام الذى يحدد تصرفات أفرادها، فهى التى تشكل حياتهم وتضفى عليهم خصائصها وطبيعتها. والأسرة نظام اجتماعى تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها.

وتعتبر الأسرة وحدة اقتصادية، فقد كانت قائمة فى القديم بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها، وكان إنتاج الأسرة رهن استهلاكها وعندما اتسع نطاق الأسرة أصبح الإنتاج العائلى من خصائص المرأة وأصبح الرجل يعمل تابعاً لهيئات أو مؤسسات آخرى. وفى الواقع إن خصائص الأسرة الإنسانية هى سمات مشتركة بين جميع الأسر فى كل المجتمعات البشرية وذلك عبر مراحل التاريخ المختلفة.

ثانياً : أنماط الأسرة :

على الرغم من وجود الأسرة فى جميع المجتمعات عبر مختلف العصور إلا أن أنماطها تختلف باختلاف الشعوب والثقافات وللأسرة أنماط متعددة إلا أن أهمها:

- الأسرة النووية Nuclear Family
- الأسرة الممتدة Extended Family
- الأسرة المشتركة Joint Family

وفيما يلى سوف يعرض الباحث لتلك الأنماط بإيجاز:

أ - الأسرة النووية: Nuclear Family

ويطلق عليها البعض الأسرة البسيطة Simple Family ويسميها البعض الآخر الأسرة الزواجية Conjugal Family وهى عبارة عن جماعة من الناس مكونة من الزوج والزوجة والأطفال، ويعيشون بمفردهم فى معيشة واحدة مستقلة، وتعد الأسرة النووية هى النمط المميز للأسرة فى المجتمع المعاصر، كما أن الأسرة الحضرية فى المناطق الصناعية ليست غارقة فى علاقات القرابة الواسعة فهى من نمط الأسرة الزواجية. وتعد الأسرة النووية من سمات الأسرة فى العصر الحديث.

ب - الأسرة الممتدة:Extended Family

وتسمى بالأسرة المركبة Compound Family وهى جماعة قرابية تتكون من ثلاثة أجيال أو أكثر وهم الأجداد والآباء والأطفال وبعض الأقارب الآخرين، وهى مجموعة من الأسر النووية الأقارب، ويسكنون فى مساكن منفصلة ولكن متجاورة فى أغلب الأحيان، ويكونون وحدة متلازمة ومستمرة عن طريق الاتصالات اليومية وتبادل الخدمات وأعضاء الأسرة الممتدة يعتمدون اقتصاديا على بعضهم البعض اعتماداً كاملاً، فهم يملكون مصادر اقتصادية جماعية ويشتركون فى الإنتاج والخدمات. وقد تقلص هذا النمط خلال العصر الحديث.

جـ - الأسرة المشتركة:Joint Family

وتتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما وأبناء أحدهم من زواج سابق. أى أبناء الزوج من زوجة أخرى أو أبناء الزوجة من زوج آخر والذين يقيمون فى نفس المسكن.

ثالثاً : وظائف الأسرة :

كانت الأسرة قديما تقوم بكفاية نفسها بمستلزمات الحياة المختلفة من مأكل ومشرب وملبس ومأوى، كما كانت تشرع لنفسها

وتبين الحقوق والواجبات وتحدد علاقاتها بالأسر الأخرى، وتضع القيم الخلقية المتعارف عليها، أى أنها كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية تقريبا فى الحدود التى يسمح لها نطاقها وبالقدر الذى تقتضيه حاجاتها الاقتصادية والدينية والخلقية والقضائية والتربوية، وقد ظلت الأسرة فى كثير من الشعوب الإنسانية متمتعة بهذه المزايا ومشرفة على جميع هذه الشئون، إلا أن تطور المجتمع وظهور العديد من المؤسسات والنظم الاجتماعية أدى إلى طغيان سلطان المجتمع على الأسرة وتناقصت وظائفها واحدة تلو الأخرى، وأنشأ المجتمع لكل وظيفة منها هيئة خاصة.

وعلى الرغم مما فقدته الأسرة من وظائف متعددة إلا أنها لازالت تؤدى وظائفها البيولوجية التى تتعلق بتنظيم السلوك الجنسى والإنجاب، إذ لاتزال الأسرة هى أصلح نظام للتناسل يضمن للمجتمع نموه واستمراره من خلال إنجاب الأطفال وتزويد المجتمع بالأعضاء الجدد، كما أنها لازالت تقوم بوظيفتها التربوية والقيام بعملية التنشئة الاجتماعية الأولية للأطفال.

وقد حدد ميردوك **Murdock** أربعة وظائف أولية للأسرة هى: العلاقات الجنسية، والتعاون الاقتصادى بين أفراد الأسرة، والتناسل، والوظيفة التربوية.

ويرى وليام أوجبرن **William F. ogburn** أن الأسرة تقوم بستة وظائف رئيسية وذلك على النحو التالى:

أ - التناسل **Reproduction** : تعمل الأسرة بالتناسل على استمرار الجنس البشرى والمحافظة عليه من الفناء.

ب - الحماية **Protection** : ليس هناك ما يشبه الطفولة الإنسانية حيث إن الطفل يحتاج فى تنشئته إلى فترة طويلة من الرعاية والأمن الاقتصادى ويحتاج خلالها إلى من هم أكبر منه سنا، وفى كل الثقافات فإن تربية الأطفال وحمايتهم يقع على عاتق الأسرة.

جـ - التنشئة الاجتماعية **Sociolization** : الوالدين والأقارب الآخرين لهم تأثير كبير على سلوك الطفل ونقل ثقافة المجتمع إليه بما تحتويه من معايير وقيم ولغة.

د - تنظيم السلوك الجنسى Regulation of Sexual Behavior : لاشك أن البناء الاجتماعى للمجتمع له تأثير واضح على تنظيم السلوك الجنسى، كما أن المعايير الجنسية تتغير بمرور الزمن وتختلف حسب القيم الثقافية للمجتمع، إلا أنه غالبا ما تسمح معايير المجتمع الرسمية وغير الرسمية للرجال بقدر ما من الصراحة فى التمتع بشهوتهم الجنسية بحرية أكثر من النساء.

هـ - العطف والعشرة Affection and Companionship : من المثالية أن تقوم الأسرة بإمداد أعضائها بالدفء والود وصلة القرابة وتساعدهم على الشعور بالطمأنينة والأمن.

و - تحديد المكانة الاجتماعية Providing of Social Status: تعمل الأسرة على تحديد المكانة الاجتماعية للفرد داخل نسق التدرج الاجتماعى للمجتمع، حيث إن الأفراد يرثون المكانة الاجتماعية من خلال سمعة الوالدين والخلفية الاجتماعية للأسرة، كما أن الأسرة هى مصدر تأثير على مهارات الأبناء وإتاحة فرص التعليم العالى لهم، وهذا ما ينعكس أثره بالتالى على المكانة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع.

ويمكن القول إنه بالرغم من أن هناك مؤسسات أخرى فى المجتمع قد شاركت الأسرة فى وظائفها إلا أنها فى بعض من تلك الوظائف مازال لها دور هام وفعال ولن تستطيع أى مؤسسة أخرى أن تؤدى هذا الدور كما تؤديه الأسرة، فالأسرة لاتزال هى المؤسسة المفضلة فى معظم المجتمعات لتنظيم السلوك الجنسى للأفراد وذلك حسب ما يتوافق مع قيم وثقافة المجتمع، وبالتالى فهى التى تقوم بوظيفة التناسل للعمل على استمرار الجنس البشرى والحفاظ عليه من الفناء، والأسرة هى التى تمد أعضاءها بالعطف والحماية وتشعرهم بالأمن والاطمئنان وتعطى لهم المكانة الاجتماعية ويكنون لها الولاء والاحترام، كما أن التنشئة الاجتماعية تعد من أهم الوظائف التى تقوم بها الأسرة سواء فى الماضى أو فى الحاضر، فإذا كانت هناك مؤسسات أخرى قد شاركتها فى تلك الوظيفة، إلا أن دورها مازال له أهمية كبرى، فهى التى تربى الأبناء وتغرس لديهم قيم المجتمع وثقافته، فإذا أحسنت الأسرة هذا الدور فإن الأبناء سوف ينشئون أسوياء يساهمون فى تنمية المجتمع وتقدمه وازدهاره، أما

إذا أهملت الأسرة فى التنشئة فإن الأبناء سوف ينحرفون، وبالتالى تهدد أمن الوطن واستقراره. وبناء عليه فإن الأسرة تعد من المؤسسات الهامة فى المجتمع التى يجب أن تولى من الأهمية الكثير لكونها هى الموجه الأول للشباب الذين هم نصف الحاضر وكل المستقبل.

وحجم الأسرة قد يؤثر على تنشئة الأبناء، فقد يساعدها على آداء وظيفتها وقد يعيقها عن أداء تلك الوظيفة، فالأسرة الكبيرة إذا لم تتوافر لديها الموارد الاقتصادية اللازمة فإنها لن تؤدى دورها فى التنشئة بنجاح، أما فى ظل الأسرة الصغيرة فقد يتمكن الوالدان من رعاية أبنائهما وتوفير متطلباتهم المعيشية بما ينعكس إيجابيا على تنشئتهم وسلوكهم فى المجتمع، كما أن المنطقة السكنية قد تؤثر على دور الأسرة فى التنشئة الاجتماعية، فالمناطق العشوائية الحضرية معظم سكانها من بين المهاجرين من الريف، ومازالت قيم الإنجاب المرتفع راسخة فى أذهانهم، وبالتالى فإنهم لايراعون ضرورة أن يكون حجم الأسرة مناسباً لظروف سكنهم وإمكانياتهم المادية وينعكس ذلك على دور الأسرة فى تنشئة الأبناء، ومن هذا المنطلق يكون من الضرورى الاهتمام بالمناطق العشوائية والعمل على تطويرها معماريا وتنميتها بشرياً لكى تقوم الأسرة بوظيفتها فى التنشئة الاجتماعية على الوجه الأكمل.

الـفـصل الـسـابـع

حـجـم الأسـرة

أولاً: الحجم الأمثل للأسرة.

ثانياً: التغير فى حجم الأسرة.

ثالثاً: حجم السرة والتزاحم.

رابعاً: حجم الأسرة والعلاقات الأسرية.

خامساً: حجم الأسرة والمكانة الاجتماعية.

سادساً: حجم الأسرة والتصنيع.

سابعاً: حجم الأسرة وعمالة المرأة.

ثامناً: حجم الأسرة والذكاء.

تاسعاً: حجم الأسرة والتعليم.

الفصل السابع

حجم الأسرة

حجم الأسرة مسألة تختلف من مجتمع إلى آخر حسب الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع، وحجم الأسرة يكون اختياريا فى معظم الأحيان حيث إن المرء يمكنه أن يزيد من نسله أو ينقصه متى يشاء، ومن الملاحظ أنه فى أوقات الكساد غالباً ما يؤجل الزواج ويقل النسل، أما فى الرخاء فإنما قد يحدث العكس تماماً. وفى ضوء أثر حجم الأسرة على التنشئة الاجتماعية للأبناء، فإن هناك بعض العوامل التى لها صلة بحجم الأسرة بما ينعكس أثره على تنشئة الأبناء، وسيعرض الباحث لها فيما يلى حيث يبدأ بالعرض للحجم الأمثل للأسرة، ثم للتغير فى حجم الأسرة، ويعرض أيضاً لحجم الأسرة والتزاحم السكانى وحجم الأسرة والعلاقات الأسرية والمكانة الاجتماعية والتصنيع وعمالة المرأة والذكاء والتعليم.

أولاً: الحجم الأمثل للأسرة :

ترغب معظم المجتمعات فى تحقيق الحجم الأمثل لسكانها وهو الحجم الذى يتناسب ودرجة الرخاء الاقتصادى أو الذى يتحدد بصفة عامة بمقدار الموارد الطبيعية التى تخص كل فرد من السكان، وعلى مستوى الأسرة فإن الزوجين عادة يفضلان عدداً معيناً من الأطفال وهو العدد الذى يعتقد كل من الزوج والزوجة أنه يمثل فعلا العدد المثالى لأسرتهما، كما أن الحجم الأمثل للأسرة يختلف غالبا من مجتمع لآخر لكونه محصلة للمعتقدات والاتجاهات السائدة فى المجتمع ففى بعض المجتمعات وخاصة المتقدمة، تعتبر الأسرة التى لديها أربعة أطفال أو أكثر أسرة كبيرة، فى حين أن الأسرة نفسها فى مجتمعات أخرى قد تكون صغيرة وفى المجتمع المصرى بصفة عامة وفى الريف بصفة خاصة تسيطر القدرية على سلوك معظم السكان، ومن ثم فإنهم يرون أن التفكير فى تنظيم الأسرة يعد تدخلا فى أمور الغيب، وهو شىء غير جائز حيث يجب ترك ذلك للأقدار كيف تشاء، وإذا كان سكان الحضر يفضلون تحديد حجم أمثل للأسرة يتناسب مع ظروفهم الاقتصادية والسكنية، فإن معظم سكان الريف يرون أن الحجم الأمثل للأسرة هو إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال.

وقد أجرى المركز القومى للتعبئة العامة والإحصاء دراسة عن السلوك الإنجابى للمرأة المصرية (1975)، وتبين أن حجم الأسرة المثالى فى نظر النساء المتزوجات وفى سن الإنجاب فى مصر مرتفع، إذ بلغ حوالى 4.4 طفلاً، فى حين يصل هذا الرقم إلى حوالى 2.8 طفلاً فى اليابان على سبيل المثال وحوالى 3.3 طفلاً فى الولايات المتحدة الامريكية، وإلى حوالى 2.7 طفلاً فى البرازيل، كما تبين أن الدول النامية ومنها مصر، غالبا ما تتقارب فيها النسب حيث بلغ حوالى 4.3 طفلاً فى تونس وحوالى 5.3 طفلاً فى غانا، وحوالى 4.2 طفلاً فى المكسيك، ولعل هذا يؤكد حقيقة اتجاه معظم الدول النامية إلى الزيادة السكانية، كما تبين أيضاً أن الحجم المثالى للأسرة يختلف من منطقة إلى أخرى داخل مصر، حيث بلغ حوالى 3.3 طفلاً فى القاهرة والإسكندرية وارتفع إلى حوالى 5.5 طفلاً فى ريف الوجه القبلى، وأخذ قيما متوسطه فى باقى المناطق. ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف درجة الوعى بالمشكلة السكانية بين كل من سكان الريف وسكان الحضر، ويؤكد أيضاً على إعلاء قيم الإنجاب فى محافظات الصعيد بصفة خاصة، وربما يرجع ذلك إلى أن المكانة الاجتماعية تعتمد على العزوة فى تلك المجتمعات وخاصة أن بعض منها تتميز بالقبلية بين سكانها. كما تلاحظ أن الحجم المثالى للأسرة يختلف حسب المراحل العمرية للمرأة، فقد يتناقص مع تزايد عمر الزوجة ولكن بفارق متوسط، فهو ينخفض من 3.9 طفلاً للزوجة فى الفئة العمرية من 20 - 24 سنة إلى 3.6 طفلاً للزوجة فى الفئة من 40 - 44 سنة. ولعل ذلك يعنى أن الزوجة الصغيرة لو تمكنت من تحقيق النجاح فى الوصول إلى الحجم الأمثل الذى يتناسب والإمكانات المادية لأسرتها فإن ذلك سوف يؤدى بالطبع إلى الحد من الزيادة السكانية فى مصر. ولعل هذا ما تسعى إليه مصر، فقد أعطت للمرأة الريفية اهتماماً كبيراً خلال الفترة الأخيرة، فقدمت لها كثيراً من الرعاية الثقافية والصحية والاجتماعية وذلك للنهوض بها حتى تتمكن من المشاركة فى عملية التنمية والحد من الزيادة السكانية.

ويرى البعض أن وجود طفل واحد فى الأسرة لا يحقق الخير للمجتمع لأنه متى كان وحيداً فإنه سوف يكون مدللا، ويجعل الوالدين ملهوفين عليه فى كل وقت ولا يريدان فراقه، وهذا قد يؤثر كثيراً فى معنويات الأفراد، كما أن وجود طفلين من المحتمل أن يجلب للأسرة

كثيراً من المشاكل حيث لايمكن أن يتحقق العدل بينهما وخاصة إذا كانا من نوع واحد (ذكور أو اناث). وبهذا يوجد بينهما مقارنات مستمرة، فقد يكون أحدهما ذكيا والآخر قليل الذكاء، أو أحدهما مطيع والآخر غير ذلك، وهكذا تدخل الأسرة فى مشكلات لاحصر لها، فهى قد لاتستطيع أن ترضى الاثنين، ومن هنا تنشأ عقد لدى الأطفال مما يؤثر على نفسياتهم، وينعكس أثر ذلك بالتالى على المجتمع، أما إذا كانت الأسرة مكونة من ثلاثة أطفال، ففى هذه الحالة فإن احتمال كونهم من نوع واحد يكون قليلاً، فضلا عن أن وجود الطفل الثالث يجعل هناك توازنا إلى حد كبير فى عاطفة الأبوين، ومن ثم تقل غلواء المقارنة بينهما.

وهناك من يرى أن الأسرة الصغيرة هى التى تضم ثلاثة أبناء أو أقل، أما الأسرة كبيرة الحجم فهى التى تضم أربعة أبناء أو أكثر، وإن كان يصعب تحديد عدد معين يمكن اعتباره أسرة صغيرة أو كبيرة، وذلك فى ضوء عديد من الاعتبارات التى قد ترجع إلى الإمكانات الاقتصادية أو المكانة الاجتماعية للأسرة وما إلى ذلك، إلا أن الباحث يميل إلى الترجيح للأخذ بوجهة النظر السابقة (ثلاثة أبناء فأقل للأسرة الصغيرة).

ومن مجمل ما سبق يمكن القول بأن الحجم الأمثل للأسرة لايمكن تحديده بعدد معين من الأفراد، وإنما بمدى تناسب هذا العدد مع الموارد والإمكانات الاقتصادية للأسرة، ومثل هذه الحالات تمثل حالات فردية لبعض الأسر، إذ أن الاتجاه العام يميل إلى تخفيض حجم الأسرة للحد من المشكلة السكانية على المستوى القومى.

ثانياً : التغير فى حجم الأسرة :

لقد ظلت الأسرة الكبيرة ولفترة طويلة هدفا تسعى إليه الأسرة كما تسعى إليه العائلة أيضاً وذلك فى المجتمعات الريفية التى غالبا ما تعتمد على القوة العددية فى تحقيق المكانة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع، كما أن للأبناء فى تلك المجتمعات قيمة اقتصادية حيث تتم الاستفادة بهم فى أعمال الزراعة، بالإضافة إلى أن زيادة عددهم لاتلقى على الأسرة أية أعباء اقتصادية فى تنشئتهم الاجتماعية وذلك لبساطة الحياة فى الريف وتعاون بقية أفراد الأسرة الممتدة فى مثل هذه الأمور، وقد كان ذلك سببا فى الزيادة السكانية، إلا أنه خلال الفترة الأخيرة قد حدث تغير فى اعتقاد وتفكير هؤلاء الناس وأصبح لدى البعض منهم اقتناع بأهمية وضرورة صغر حجم الأسرة وخاصة الفئات التى حصلت على درجة ما من التعليم والتى ترغب فى المحافظة على مستوى معيشى مناسب لأبنائها، كما أن نظرة الفلاحين إلى تنظيم الأسرة بدأت تتغير بشكل تدريجى وذلك بعد التحول إلى الاهتمام بالنظام الصناعى الذى أدى إلى نقص القيمة الاقتصادية للأبناء وخاصة لدى الفئات التى تركت العمل الزراعى والتحقت بالعمل فى المصانع وأصبحت تميل إلى تفضيل نمط الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة مما جعل الطفل لايمثل لديها مصدراً للدخل بقدر ما يمثل لديها عبئا فى التنشئة الاجتماعية. كما أدى ارتفاع الأسعار وثبات مصادر الدخل خلال الفترة الأخيرة إلى جعل كل أسرة تفكر إما نظرياً أو عملياً فى تحديد عدد أبنائها لكى تتمكن من الإنفاق عليهم وتوفير الغذاء والملبس والرعاية الصحية والتعليمية اللازمة لهم، بالإضافة إلى رغبة بعض الأسر ممن يقيمون فى المناطق الحضرية فى المحافظة على معيشتهم فى مستوى مرتفع، ولاشك إن لاهتمام وسائل الإعلام خلال الفترة الأخيرة بموضوع تنظيم الأسرة دوراً هاماً فى جعله يحتل قدراً لابأس به من الأهمية لدى كثير من الناس فى مختلف طبقات المجتمع.

ثالثاً : حجم الأسرة والتزاحم السكانى:

أدى تيار الهجرة الداخلية من القرى إلى المدن وتدفق أعداد كبيرة من السكان سعيا وراء الكسب وإيجاد فرص للعمل فى المراكز الحضرية وعجزهم أمام إيجاد المأوى الملائم لظروفهم الاقتصادية السيئة إلى ظهور المسكن العشوائى وما به من سلبيات شملت كل

نواحى الحياة الاجتماعية والثقافية والأخلاقية، فقد لجأ بعضهم إلى السكن فى العشش وأحواش المقابر وأدى تكدسهم فى مساكن ضيقة إلى أن أقام الأبناء من الجنسين بعضهم مع بعض وبالاشتراك أيضاً مع والديهم فى حجرة نوم واحدة مما أثر على حالتهم النفسية وتوافقهم الاجتماعى وأنماط سلوكهم. ومن المعروف أن لكل تجمع سكنى حداً اقصى لعدد السكان وكثافتهم، وتجاوز هذا الحد يجعل من الصعب استمرار الحياة البشرية المناسبة والمريحة.

إن المشكلة السكانية تبدأ غالبا من المسكن السيىء فى المناطق المتخلفة التى توجد فى كبرى مدن العالم بصفة عامة وفى مدن الأقطار النامية بصفة خاصة، حيث يسود نمط الأسرة الكبيرة ويحل الفقر الذى يقفز على سبل المعيشة، حيث إن نمط المسكن له تأثير على معيشة الأسرة وصحة أفرادها وعلاقتهم بعضهم ببعض، حيث يقتضى الأمر أن يتناسب نوع المسكن مع حجم الأسرة التى تقيم فيه، كما أن التغير فى حجم الأسرة قد يؤدى إلى ازدياد معدل التزاحم فى حجرات المسكن، وينعكس ذلك على سلوكيات وتصرفات الأبناء، حيث تزداد الأنماط الانحرافية وتنتشر ظاهرة التسرب الدراسى، مما يعد أهداراً للقوى البشرية وضرراً بالمصلحة العامة للمجتمع. وفيما يلى نعرض لأهم آثار التزاحم السكانى وذلك على النحو التالى:

أ - الآثار الأخلاقية: إن أهم المخاطر الناتجة عن ارتفاع معدلات التكدس السكانى فى المناطق العشوائية هى تدنى المستوى الأخلاقى لسكانها، فمفهوم الحياة بين الناس يختلف دون شك عن مفهومه لدى سكان الغرفة الواحدة، فإن ما يعد سلوكا مخالفا للحياة والأدب فى الأسرة العادية، لايعد كذلك بين هؤلاء البشر حيث لا يوجد لديهم الإحساس والشعور بالخصوصية، فتضيع هيبة الأب بين أبنائه، وتنشأ العلاقة غير السوية بين الأبناء أثناء صراعهم على الطعام وأماكن النوم ومزاولة أنشطة الحياة اليومية، مما ينعكس أثره على الحالة النفسية للأبناء، ويؤدى أيضاً إلى انحطاط القيم الأخلاقية داخل الأسرة.

ب - آثار تختص بالتحصيل الدراسى: لايستطيع أحد أن يتخيل أن طالبا فى الجامعة يعيش فى غرفة واحدة تعد مسكنا يضمه وأفراد أسرته ذكوراً وإناثاً وبها مأكلهم ومشربهم ومنامهم ومذاكرتهم ويطلب منه أن يستوعب دروسه ويبتكر ويقدم لأمته

شيئا، تلك الظروف تجعله يتأخر دراسياً حتى وإن كان على درجة عالية من الذكاء.

جـ - الآثار النفسية: إن الوضع القائم فى المناطق العشوائية يثير الضيق والضجر فى نفوس الناس، حيث لايجد الفرد منهم راحته فى مسكنه ولايجد مكانا غيره يلجأ إليه سواء كان حدائق أو منتزهات أو ملاعب، عندما يكون فى حالة ضيق من البيت، فالفرد إذا نظر حوله يرتد إليه بصره من سجن الحوائط المحيطة به والمتقاربة، وإذا تكلم فليكن ذلك همسا خشية أن يسمعه الجيران المقربون جداً من خصوصياته، وقد أسهم كل هذا فى ظهور مشكلات عديدة تمثلت فى ارتفاع معدل الوفيات وانتشار الأمراض العقلية والاجتماعية وازدياد معدل الانحراف والجريمة.

ويمكن القول إن للتزاحم السكانى آثاراً سيئة على الأبناء تنعكس على سلوكهم وتصرفاتهم وتؤثر سلبيا على مشاركتهم فى مختلف أنشطة الحياة العملية، ويعد هذا من أهم العوامل التى تساعد على انحراف الأبناء، وتلك المشكلة تجعل من الضرورى الاهتمام بالأسرة والعمل على نشر الوعى لدى الوالدين لتحقيق حجم أمثل يتناسب مع ظروف وإمكانات كل أسرة بغية الوصول إلى جيل صالح يفيد أسرته ومجتمعه ووطنه ويعمل من أجل تنميته وتقدمه واستقراره.

رابعاً: حجم الأسرة والعلاقات الأسرية:

إن سلوكيات الأبناء هى انعكاس طبيعى لحجم أسرهم، حيث إنه نتيجة لتفاعل الأبناء مع والديهم وأعضاء الأسرة الآخرين، فإنهم يتعلمون أنماط الولاء والمقارنة والحماية والصراع والسيطرة والمنافسة ويعممونها فى علاقاتهم الاجتماعية داخل المجتمع، فالمنافسة بين الأخوة مثلا تعد إحدى المتغيرات الهامة لتشكيل شخصية الفرد، فالمنافسة السوية بينهم تؤدى إلى اكتساب المهارات الاجتماعية والمعرفية ومهارة التعامل مع الآخرين، كما أن لحجم الأسرة أثره الفعال فى نوع ودرجة تحقيق مطالب الأبناء، بل وفى الطريقة التى يسلكها الآباء لتحقيق هذه المطالب. فالأسرة الكبيرة تفرض على الوالدين جهداً كبيراً لرعايتهم وتوفير موارد الثروة اللازمة لهم، وعادة ما تتسم اتجاهات الآباء فى تلك الأسر بإهمال الأبناء وذلك لسوء الأحوال الاقتصادية للأسرة، وبالتالى فأن الآباء يضطرون إلى فرض القيود الصارمة على الأبناء ويسود جو السيطرة والتسلط وينعدم جو الحب والمساندة العاطفية، أما الأسر صغيرة الحجم، فإن طابع معاملة الأبناء فيها يتسم بالديمقراطية ويعتمد أسلوب الضبط بها على الإقناع والمحاورة ويقوم الآباء بمساندة أبنائهم عاطفياً والاهتمام بتحصيلهم الدراسى والعمل على واكتسابهم للعادات الاجتماعية الحسنة.

إن الأسرة لها أثر واضح على النمو النفسى للطفل، فهى التى تحدد إن كان الطفل سينمو نمواً نفسيا سليما أو غير سليم، وهى المسئولة إلى حد كبير عن سمات الشخصية، فالأسرة المستقرة التى تشبع حاجات الطفل ويوجد بين أفرادها تجاوب عاطفى تكون مصدراً لسعادة الطفل واتزان شخصيته، أما الأسرة المضطربه فهى بدون شك مرتع خصب للانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية لأبنائها.

وهناك ثلاثة أنواع من العلاقات داخل الأسرة لها أثرها فى التنشئة الاجتماعية للأبناء وهى:

- العلاقة بين الوالدين.
- العلاقة بين الوالدين والأبناء.
- العلاقة بين الأخوة.

وفيما يلى سوف يتناول الباحث كل منها على النحو التالى:

أ- العلاقة بين الوالدين: لا أحد ينكر أهمية العلاقة بين الوالدين فى إشباع حاجة الطفل إلى الأمن النفسى والتكيف الاجتماعى مما يؤثر على شخصية الفرد، فالجو الأسرى الذى تشيع فيه الخلافات والمشاحنات يختلف عن جو يشيع فيه الحب والاتفاق والتعاطف، فالطفل عادة يحب والديه ويعجب بكل منهما ويكتسب منهما العادات والقيم وأنماط السلوك، كما أن الخلافات بين الوالدين تمثل له صراعاً نفسيا فينمو نمواً نفسيا غير سليم.

وصغر حجم الأسرة يعنى بالنسبة للوالدين التحرر بعض الشىء من مسئولية رعاية الأطفال ويعطى للوالدين صحة أفضل، إذ أن إنجاب عدد كبير من الأطفال يتطلب جهداً شاقاً من الأم سواء فى الحمل أو الولادة والسهر أياماً وسنوات عديدة مما يؤثر على صحتها ويستهلك قواها، كما أن الأب صاحب الأسرة الكبيرة، فإنه يضطر إلى مواصلة العمل لكى يتمكن من إشباع الحاجات الاقتصادية لأسرته، فلا تتاح له فرصة للترويح عن نفسه، بل تكون حياته كلها عملا شاقاً متصلا مما يؤثر على صحته العامة ويجعله عرضة للأمراض، وكل هذا ينعكس أثره على العلاقة بين الوالدين وبالتالى على التنشئة الاجتماعية للأبناء.

ب- العلاقة بين الوالدين والأبناء: لاشك أن التنشئة الأسرية هى أكثر عوامل التنشئة الاجتماعية أهمية فى حياة الطفل، حيث إنه يتلقى فيها أول المفاهيم عن الحياة الاجتماعية والمسئوليات تجاه الآخرين، كما أن نوع العلاقة بين الوالدين والأبناء يعد من أهم العوامل التى تؤثر فى تشكيل شخصية الطفل، فإذا نشأ الطفل فى جو مشبع بالحب والثقة تحول إلى شخص يستطيع أن يحب أهله ووطنه وكل شىء فى الحياة، أما إذا نشأ فى جو يزخر بالقسوة والحرمان من الحب والعطف، فإنه ينشأ انانياً وعدوانياً ويفتقد الانتماء إلىأسرته وأهله ووطنه.

جـ- العلاقة بين الأخوة: يكتسب الفرد سماته الأولية خلال المرحلة الأولى من حياته عن طريق علاقاته بأفراد أسرته، حيث إن العلاقات بين الأخوة لها أثر كبير فى نمو شخصيته، فكلما كانت العلاقات منسجمة وخلت من الأنانية والغيرة، كلما كانت هناك

فرصة أمام الطفل لكى ينمو نمواً نفسيا سليما. كما أن لترتيب الطفل بين أخواته أثر فى شخصيته، فالأخ الأصغر يشعر بالنقص نحو أخيه الأكبر ويحاول تعويض ذلك بإظهار التفوق على من يكبره من أخوته، وقد ينشأ الأخ الأكبر غيوراً وعدوانياً إذا ما ولد له أخ أصغر منافس له فى حنان وعطف الوالدين.

ويمكن القول إن ترتيب الطفل بين إخوته فى حد ذاته ليس عاملا مؤثرا فى شخصية الطفل وإن ما يؤثر هو اختلاف معاملة الوالدين للطفل وما تتسم به العلاقات بين أفراد الأسرة. وحجم الأسرة له أثر كبير على العلاقات الأسرية سواء كانت تلك العلاقة بين الزوج والزوجة أو بين الوالدين والأبناء أو بين الأخوة بعضهم وبعض، فالأسرة كبيرة الحجم تتطلب من الوالدين جهداً كبيراً لتوفير الاحتياجات الضرورية لأسرتهما، مما يسبب لهما ضغوطا وتوترات، قد تؤدى فى معظم الأحوال إلى حدوث المشكلات بينهما على أتفه الأسباب، كما أن الأبناء يفقدون الحب والولاء لوالديهم لعدم قدرتهما على توفير متطلبات الحياة اللازمة لهم، ويؤدى ذلك بالتالى إلى حدوث صراع بين الأبناء من أجل الحصول على الاحتياجات الضرورية غير المتوفرة لدى الأسرة، أما العلاقات الأسرية فى ظل الأسرة الصغيرة فإنها فى كثير من الأحيان تكون إيجابية وقائمة على الحب والاحترام والثقة المتبادلة بين أفراد الأسرة.

خامساً : حجم الأسرة والمكانة الاجتماعية :

تختلف أهمية حجم الأسرة من مجتمع إلى آخر باختلاف ثقافة ونظم المجتمع، ففى المجتمعات التقليدية تتحدد المكانة الاجتماعية للأسرة بكثرة الأفراد الذين ينتمون إليها، حيث إنهم يعتقدون أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما زاد شعور أفرادها بالأمن وكلما استمر بقاؤها، بينما لايحدث مثل هذا فى المجتمعات الغربية الحديثة حيث إن المكانة الاجتماعية لاتورث بالمولد وإنما تكتسب بالعملومما لاشك فيه أن الطبقات الاجتماعية تمثل ثقافات فرعية، فكل طبقة لها عادات

وتقاليد واتجاهات تختلف عن الطبقات الأخرى، وتلك الثقافة ينعكس أثرها على سلوك وتصرفات الأفراد الذين ينتمون إلى تلك الطبقة.

وفى الحقيقة إن للطبقات الاجتماعية أثراً واضحاً على حجم الأسرة، حيث إن أفراد الأسرة يزدادون بوجه عام كلما انتقلنا من الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا، ويمكن تحديد المستوى الطبقى من خلال المهنة والدخل أو الثروة والتعليم. وفى مصر ونظراً لاتساع القاعدة الشعبية فإن المواليد فى زيادة مستمرة. ومن الضرورى أن نعمل على رفع مستوى معيشة الطبقة الفقيرة حتى يمكن ضبط النسل وإبطاء النمو السكانى.

إن المكانة الاجتماعية للشخص يمكن أن تتغير من خلال الارتقاء بمستواه الاقتصادى والمهنى والعلمى، وبالتالى فإن هذا قد يؤثر بدوره فى أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء، فإذا كان الآباء يتجهون بأبنائهم نحو التسرب الدراسى وتشغيلهم للحصول على عائد اقتصادى يواجهون به ظروفهم المادية الصعبة، فإن ارتفاع مستواهم الاجتماعى والاقتصادى، يغير من تفكيرهم ويجعلهم يتجهون إلى تعليم هؤلاء الأبناء ويعملون على رعايتهم صحيا واجتماعيا واقتصاديا بحيث يورثونهم بعد ذلك مكانة اجتماعية ومهنية مرتفعة عن المكانة الاجتماعية التى كانوا يشغلونها، فالفلاح لايرغب فأن يتخرج أبناؤه فلاحين مثله خاصة مع انتشار التعليم ومجانيته، كما أن المركز الاجتماعى للنساء عامل هام فى تحديد نمط الخصوبة، فكلما كانت المرأة تشغل مركزاً اجتماعياً مرتفعاً كلما كانت لديها رغبة قوية فى تحديد حجم الأسرة.

وعليه يمكن القول إن الحراك الاجتماعى الصاعد للشخص يواكبه حركة اهتمام بنوعية التربية ورعاية الأبناء، وهذا يفرض على الإنسان أن يعيد النظر فيما يتصوره من حجم أسرته.

سادساً: حجم الأسرة والتصنيع:

يختلف حجم الأسرة من مجتمع لآخر ومن منطقة لأخرى داخل المجتمع الواحد، وترجع أهمية حجم الأسرة إلى طبيعة المجتمع، فالطفل فى المجتمع الزراعى يعد مورداً اقتصادياً للأسرة، فالعمل الزراعى لايحتاج إلى تدريب أو مهارات فنية، لذلك فإن نمط الأسرة الكبيرة هو النمط المفضل بعكس الحال فى المجتمع الصناعى حيث

يحتاج العمل إلى تدريب ومهارات لم تكن موجودة لدى الشخص من قبل، كما أن قانون تنظيم العمل يعارض تشغيل الأطفال فى الصناعة مما يجعل الطفل ليس له اعتبار اقتصادى، ويكون نمط الأسرة الصغيرة هو المفضل فى المجتمع الصناعى.

وفى الواقع أن التصنيع يعمل على تغير مركز الطفل من وحدة منتجة فى المجتمع الزراعى إلى عبء اقتصادى على كاهل الأسرة فى المجتمع الصناعى، إذ أنه فى حاجة إلى فترة طويلة من الرعاية حتى يصبح عضواً منتجاً، وقد أحدث التصنيع تغيراً جوهرياً فى عادات الناس وتقاليدهم والقيم التى بقدرونها والمعايير التى يكيفون سلوكهم تبعا لها.

وإذا كان التصنيع قد دفع بالبعض إلى اعتناق قيم جديدة للتقليل من حجم الأسرة وذلك تمشيا مع نظم العمل الصناعى التى تحول دون عمالة الأطفال وإمكان الاستفادة بهم كمصدر لزيادة دخل الأسرة، فإن المناطق العشوائية بما تحويه من نسيج غير متجانس من الشرائح السكانية ذات الثقافات الفرعية المختلفة والتى يعلى بعض منها قيم الإنجاب، قد تختلف عن المجتمع الصناعى من حيث حجم الأسرة، فإذا كان السكان فى مجتمع المصنع تدفعهم ظروف العمل إلى تخفيض عدد أفراد الأسرة، فإن الأمر قد يختلف فى المناطق العشوائية حيث يسكنها خليط من السكان يختلف بعضهم عن البعض من حيث الدخل والمهنة والمستوى التعليمى والثقافى، وقد جمعهم للإقامة فى تلك المناطق الحاجة إلى الإيواء والمسكن، وبالتالى فإن قيم الإنجاب لديهم تختلف من أسرة ومن فئة سكانية إلى أخرى، وذلك حسب اختلاف المستوى الاجتماعى والاقتصادى وعادات وتقاليد وقيم كل منها.

وفى ظل اختلاف الثقافة وقيم الإنجاب بين سكان المناطق العشوائية فإنه يكون هناك اختلاف فى أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء وينعكس ذلك على سلوكهم وتصرفاتهم داخل المجتمع، فقد نجد من بين سكان تلك المناطق من هم أسوياء ومثقفون ومتفوقون فى دراستهم وعلى العكس من ذلك قد نجد الأبناء المتسربون من دراستهم والمنحرفون فى سلوكهم والخارجون عن عادات وتقاليد وقيم المجتمع.

ومما سبق يمكن القول إن التصنيع لـه أثر على الأسرة، فقد ساعد على انتشار نمط الأسرة الزواجية وأدى إلى تقلص الأسرة الممتدة وقد أثر أيضاً على حجم الأسرة فقد اتجه السكان فى المجتمع الصناعى الى تفضيل الأسرة الصغيرة التى لاتتطلب مجهوداً شاقاً أو إمكانيات مادية كبيرة لتربية الأبناء، وذلك على العكس بالنسبة للأسرة الكبيرة التى أصبح ليس من ورائها أى عائد مادى وإنما أصبحت تمثل عبئا على كاهل الأسرة.

سابعاً: حجم الأسرة وعمالة المرأة:

بالرغم من خروج المرأة للعمل وتركها لأبنائها بعض الوقت، إلا أن الأسرة مازالت تعد من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية المستمرة من الطفولة إلى المراهقة وحتى نهاية العمر فالمرأة العاملة التى تعمل بعيداً عن بيتها أو مزرعة زوجها، عادة ما يكون عدد أولادها قليلاً وذلك لرغبتها فى أن توفق مابين عملها ومسئولياتها الأسرية بجانب ظهور عنصر أمان جديد لها يحل محل كثرة الأطفال وهو الدخل المادى والاستقلال الاقتصادى.

إن وجود أطفال صغار بالمنزل من أهم العوائق لخروج المرأة المتزوجة للعمل، لهذا فإن خروج المرأة للعمل يعد من أهم عوامل تناقص حجم الأسرة ذلك أن الحمل والولادة وتربية الأطفال عبء ثقيل يجعل كثيراً من النساء المتزوجات العاملات يفضلن الاقتصار على طفل أو اثنين أو تأجيل الإنجاب إلى حد الاكتفاء عن العمل، فالمرأة المتعبة من العمل تصبح غير صبورة ولا تحسن تربية أطفالها مما يجعلها تميل إلى الإقلال منهم، كما أن طبيعة عمل المرأة تؤثر على نمط خصوبتها، فالعمل المجهد يؤدى إلى انخفاض الخصوبة لديها.

وفى مصر هناك حاجة إلى تشجيع عمالة المرأة بهدف ديموجرافى يتمثل فى التخفيف من حدة الانفجار السكانى ويمكن تحقيق وذلك من خلال تشجيع مشروعات الصناعات الصغيرة والأسر المنتجة، التى تؤدى إلى ارتفاع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للمرأة، وبالتالى فإن ذلك ينعكس على مستوى معيشة الأسرة.

ثامناً: حجم الأسرة والذكاء:

أدرك الإنسان منذ فجر الإنسانية وجود الفروق الفردية في القدرات العقلية والتي قد تعلو بالإنسان وتصل به إلى مراتب الحكمة والبطولة والقيادة أو تنحدر به إلى مستوى الحيوانية، فالناس يختلفون في صفاتهم الجسمية، فمنهم البدين، ومنهم الرياضي، ومنهم النحيف، كما يختلفون في مستوياتهم العقلية اختلافاً كبيراً، فمنهم العبقرى ومنهم متوسط الذكاء ومنهم ضعيف العقل، بل ويختلفون في سماتهم الشخصية، فمنهم المنطوى ومنهم المنبسط، تلك الفروق لها أهمية كبيرة في بناء المجتمع وهى التى تعطى للحياة معنى، وتحدد وظائف الأفراد، وعندما لانصلح جميعاً إلا لمهنة واحدة تنهار النهضة الصناعية للدولة، وعندما نولد بنسبة ذكاء واحدة يختفى مفهوم الذكاء نفسه، لأنه لن يصبح بعد ذلك صفة تميز فرداً عن آخر، وتحدد له آفاق إنتاجه وميدان نشاطه، ومجال عمله.

ويرى البعض أن الفروق في الذكاء تعود إلى فروق في تركيب الكائن الحى أو في تكوينه العضوى الموروث، ويرى البعض الآخر أن الذكاء يرجع إلى العوامل الاجتماعية وحضارة الأمم المتقدمة، إلا أن الواقع يؤكد بأنه ليس ثمة سبب علمى مقبول يرجح أى من الاتجاهين على الآخر، كما أن البرهنة على وجود تأثير لأحدهما لاتعنى انتفاء وجود الآخر.

ومفهوم الذكاء من المفاهيم الأساسية التى لايوجد اتفاق تام على طبيعته أو تحديده وتعريفه رغم تقدم حركة القياس العقلى والنفسى، فقد اختلف العلماء في نظرتهم له حتى أصبح تعريف ذلك المفهوم يمثل مشكلة.

ولفظ الذكاء من أكثر الألفاظ شيوعاً وتداولا بين الناس، وهو المرادف في نظر الناس للنباهة والتفطن لما يدور حول الفرد من أمور وما يقوم به من أعمال، كما أنه مرادف للخفة والمهارة في معاملة الناس، فمدلول الذكاء في الحياة العادية قد يعنى فطنة الفرد وحسن تصرفه في المواقف المختلفة التى يتعرض لها في حياته وحكمته وسرعة بديهته.

ويعرفه كلفن Kelven بأنه القدرة على التعليم وعلى إدراك العلاقات عن طريق الاستبصار والتوافق العقلى لمشاكل ومواقف الحياة الجديدة.

كما يرى ستودارد Stodard أنه هو القدرة على تحمل الأنشطة والأعمال التى من صفاتها وسماتها الصعوبة والتعقيد والتجريد والسرعة وتكيف الفرد للهدف والقيمة الاجتماعية وظهور الابتكار.

أما بيرت Burt فيرى أن الذكاء هو "القدرة الفطرية العقلية العامة لدى الفرد". ويرى وكسلر Wechsler بأن الذكاء "هو القدرة الكلية للفرد على الفعل الهادف والتفكير المنطقى والتعامل بكفاءة مع بيئته". وأيضاً فإنه هو "العامل الذى يدخل فى جميع أنواع تفكيرنا، وأنه عبارة عن القدرة على اكتشاف العلاقات الملائمة".

وعرف أيضاً بأنه يتضمن القدرات المطلوبة فى حل المشكلات والتى تتطلب بدورها فهم الرموز اللغوية والعددية والأشكال والموضوعات المختلفة. وهناك من يرى أنه القدرة على القيام بالمهام الصعبة والمعقدة والمجردة والاقتصادية وذلك لتحقيق هدف ما أو القدرة على الابتكار.

ويتمثل السلوك الذكى حينما يوجد الكائن الحى أو الفرد فى موقف معين، ولديه دافع للوصول إلى غرض ما يشبع حاجته ويكون الوصول إلى هذا الغرض ليس سهلا حيث يوجد عائق أو حائل أو صعوبة، وهنا يظهر السلوك الذكى فى طريقة تغلب الفرد على هذا العائق.

ومما سبق يرى الباحث أن الذكاء هو "قدرة الفرد على التكيف الاجتماعى مع الأفراد الآخرين وتحقيق الأهداف التى يبغيها ببذل يسير من الجهد وقليل من المال. كما أن للذكاء أنواعاً عديدة ويمكن أن يعرض الباحث لأهمها وذلك على النحو التالى:

أ - الذكاء المعنوى: وهو القدرة على التعامل بكفاءة مع المفاهيم الإنسانية المجردة ومع الرموز التى تتمثل فى الفضيلة أو العدالة أو الحق أو الخير أو الجمال.

ب - الذكاء الاجتماعى: ويقصد به القدرة على إقامة علاقات اجتماعية ناجحة، وفهم الناس والتفاعل معهم.

جـ - الذكاء الميكانيكى: وهو الذى يدل على قدرة الفرد على التعامل مع الأشياء المادية، ويبدو فى المهارات العلمية واليدوية والميكانيكية.

د - الذكاء الفنى: وهو الذى يبدو فى القدرة على تذوق واستحسان وإنتاج الأشياء الجميلة.

هـ - الذكاء المشخصConcrete : وهو الذى يبدو فى التعامل مع الأمور المشخصة المجسمة.

و - الذكاء العملى: وهو الذى يظهر فى القدرة على عمل الأشياء المناسبة فى الوقت المناسب وفى القدرة على تقدير المواقف والاستجابة تبعاً لذلك.

ز - الذكاء الأكاديميAcademic: ويعنى القدرة على الاستفادة من دراسة الكتب والمراجع.

ح - الذكاء اللفظىVerbal : ويظهر فى القدرة على حل المشكلات التى تتضمن رموزاً لغوية أو لفظية.

وبالرغم من أهمية الذكاء فى المساعدة على عملية التحصيل الدراسى، إلا أنه ليس وحده القادر على تحقيق التفوق العلمى، حيث إن كثيراً من الناس الأذكياء لايحصلون تحصيلا جيداً فى المدرسة، وهناك كثير من قليلى الذكاء يتمكنون من القيام بالواجبات المدرسية بنجاح، فالتلميذ صاحب الذكاء المرتفع لايمكن أن يضمن نجاحاً أوتوماتيكيا، وبالمثل فإن التلميذ قليل الذكاء لايمكن أن يستسلم إلى اليأس، فهناك عوامل غير الذكاء تسهم فى النجاح الدراسى من بينها المثابرة والثقة بالنفس وقوة الإرادة ومعرفة الطرق الجيدة فى التحصيل والبيئة الاجتماعية والمادية الملائمة حيث أن المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة له أثر كبير فى التحصيل الدراسى للأبناء، فالأسرة ذات الدخل المرتفع تهيىء لأبنائها المأكل والملبس والمتطلبات المدرسية اللازمة لهم، كما أن الأم المتعلمة يمكنها أن تساعد أبناءها وتوفر لهم فرص التحصيل الدراسى الجيد.

وعليه يمكن القول إن ذكاء الأبناء يمكن استغلاله الاستغلال الأمثل إذا أحسنت الأسرة ذلك وقام الوالدان بكامل دورهما نحو متابعة الأبناء ورعايتهم وتشجيعهم وتهيئة المناخ الاجتماعى

والثقافى والصحى الملائم لهم، فإذا كان حجم الأسرة صغيراً، فإن ذلك قد يكون سهلاً ميسوراً على الوالدين، أما إذا كان حجم الأسرة كبيراً ولم تتوافر لها الإمكانيات المادية اللازمة للوفاء بمتطلبات واحتياجات الأبناء فان الآباء ينشغلون بهموم العمل وتوفير سبل الحياة اليومية ولا يجدون من الوقت ولايعيرون من الاهتمام ما هو مطلوب لرعاية أبنائهم، مما يجعل الأبناء يستغلون ذكاءهم فى الأعمال الانحرافية. إذ أن حجم الأسرة له أثر فى استغلال ذكاء الأبناء، فالأسرة الصغيرة يمكن أن تستفيد من ذكاء أبنائها وتوفر لهم الرعاية، وبالتالى يحققون تفوقاً دراسياً ويشغلون مراكز اجتماعية مرتفعة ويساهمون فى مسيرة التنمية، أما الأسرة الكبيرة فقد يكون لديها قصور فى متابعة الأبناء، وفى هذه الحالة فإن الأبناء يستغلون ذكائهم فى الانحراف وارتكاب أعمال الإثم والإجرام.

وجدير بالذكر أن الصدفة أو الظروف أو الحظ قد تلعب دوراً هاماً فى نجاح الفرد، فقد تكون هذه الظروف مشجعة لذكاء الفرد بحيث يظهر ويحقق الانتصارات، وقد تكون هذه الظروف غير مواتية فيضمحل الذكاء ويختفى أثره، فالظروف قد تسمح لذكاء الفرد بالظهور وقد تطمسه وتكتب عليه الذبول.

ومما سبق يمكن القول إن هناك علاقة قوية بين ظروف التنشئة الأسرية وما يسود بها من مناخ نفسى وبين نمو قدرات الفرد، ويتضح ذلك من وجود علاقة سلبية بين ذكاء الأطفال وزيادة حجم الأسرة، بمعنى أنه كلما زاد عدد الأبناء كلما قل ذكاؤهم وكثر سلوكهم المنحرف.

إن حجم الأسرة له تأثير هام على ذكاء الطفل وقدرته على التحصيل الدراسى ويتجلى ذلك بوضوح فى الدول النامية، فأطفال الأسر الكبيرة أقل فى مستوياتهم العقلية من أطفال الأسر الصغيرة الذين يتمتعون بنسبة مرتفعة من الذكاء وذلك نتيجة لما تقدمه لهم أسرهم من اهتمام ورعاية وتشجيع روح المنافسة والجدل داخل الأسرة، بعكس الحال فى الأسر الكبيرةولعل ذلك يرجع إلى سببين هما:

<u>الأول</u>: إن وجود عدد كبير من الأطفال فى الأسرة يقلل من مقدار ما يمكن اكتسابه من معرفة من خلال اللعب والكتب والمجلات

وكل وسائل الثقافة والمعرفة، بالإضافة إلى نقصان التفاعل بين الوالدين والطفل، وهو أمر وثيق الصلة بالنمو اللغوى عند الطفل.

والثانى: هو ارتباط كل من حجم الأسرة ونسبة الذكاء بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية، فأبناء الطبقات المحظوظة اقتصاديا يميلون إلى أن يكونوا أعلى فى نسبة الذكاء وأن ينشئوا أسراً صغيرة الحجم.

ويمكن القول إن التغير فى حجم الأسرة يؤدى إلى ظهور خواص متعددة لدى الأطفال تتمثل فى الصحة والذكاء والقدرة على التحصيل الدراسى والمهارة الشفوية والتوافق الشخصى، فإذا كانت الزيادة فى حجم الأسرة تمثل باعثا على وجود الذكاء المتوسط لدى الأطفال، فإن انخفاض حجم الأسرة يؤدى إلى ارتفاع نسبة الذكاء. ولعل هذا يؤكد أن هناك علاقة بين حجم الأسرة وذكاء الأبناء وتحصيلهم الدراسى.

تاسعاً : حجم الأسرة والتعليم :

يتأثر المستوى العقلى للأبناء بعدد أفراد الأسرة، فالأسرة الصغيرة تستطيع أن توفر لأبنائها الإمكانات المادية اللازمة وتهيىء لهم المسكن الملائم والجو النفسى الذى يساعد على التحصيل الدراسى، وهذا ما لايتوافر لأبناء الأسر الكبيرة، كما أن الأبناء من الأسر ذات الحجم الكبير أقل احتمالا فى أن يكون لديهم طموح مرتفع عن أبناء الأسر الصغيرة، فالتلاميذ من الأسر الصغيرة يطمحون إلى مستويات تعليمية عليا بينما التلاميذ الذين هم من أسر كبيرة يطمحون فى الوصول إلى مستوى مادى مرتفع أكثر من طموحهم الأكاديمى.

وفى الواقع أن تشجيع الوالدين لأطفالهم على الاستمرار فى الدراسة إلى مراحل تعليمية أعلى يتوقف على حجم الأسرة، فالتشجيع المرتفع تكون فاعليته أكثر فى الأسرة صغيرة الحجم، بينما يكون أقل فاعلية فى الأسرة كبيرة الحجم، حيث إن التحصيل الدراسى والقدرات اللفظية والنجاح المهنى تسير عكس حجم الأسرة، إلا أن هذا الطموح لدى هذه الأسر أو تلك يعد أمراً نسبيا يختلف من أسرة إلى أسرة ومن ثقافة إلى أخرى.

وتختلف معدلات الزيادة السكانية من مجتمع لآخر باختلاف درجات التعليم بين الأبناء، فكلما ارتفعت مستويات التعليم بين الوالدين، كلما قل حجم الأسرة. كما أن الأسر كبيرة العدد هى الأقل تعليما، فالتعليم يؤثر تأثيرا كبيراً على حجم الأسرة، حيث إن الوالدين المتعلمين غالبا ما تكون أسرهم صغيرة، كما أن أبناءهم يحصلون على مستوى عالٍ من التعليم، وبالتالى فإنهم يفضلون أيضاً الأسرة الصغيرة، كما أن تحديد حجم الأسرة يساعد على رفع مستوى معيشة أفرادها والتمكن من تعليم الأبناء.

إن تعليم المرأة من أهم العوامل التى تساعد فى تحقيق حجم الأسرة المنشود وذلك بالعمل على تقبل وسائل تنظيم الأسرة وخفض معدلات المواليد والوفيات من خلال انتشار الوعى الصحى، حيث إن المستوى التعليمى للأم له آثار على المستوى الصحى لأفراد الأسرة، فالمرأة المتعلمة أقدر على اتباع الوسائل الصحية فى تغذية أطفالها وفى وقايتهم ضد الأمراض المعدية من المرأة الأمية، وما من شك فى أن هذا سوف ينعكس بالتالى على معدلات الوفاة بين الأبناء، فالوعى والتعليم يدعوان الإنسان إلى العمل على الاحتفاظ بتوازن منطقى بين حجم الأسرة من جهة والمسكن والإمكانات الاقتصادية من جهة أخرى.

إن المستوى التعليمى للمرأة له أثر أكبر فى تحديد الإنجاب عن المستوى التعليمى للرجل، حيث إن المرأة المتعلمة تميل عادة إلى الزواج ممن هو أعلى منها كفاءة وأكثر منها علما، ولها من الطموح ما يجعلها تميل إلى المحافظة على مستوى عال لحياة الأسرة، ولهذا، تكون أميل إلى وضع الأسس المحققة لهذا، وتكون أحرص من الرجل فى هذه الناحية. كما أن المرأة المتعلمة تستطيع أن تنشأ أبناءها تنشئة اجتماعية سليمة، فالتعليم يؤدى إلى زيادة الوعى لديها ويجعلها تحافظ على نظافتهم وترعاهم رعاية صحية جيده، كما تعلمهم المحافظة على النظام واحترام الغير وتغرس لديهم العادات والتقاليد والقيم النبيلة التى تحض على الخير وتتوافق مع ثقافة المجتمع، وذلك ما تفتقده الأم غير المتعلمة وتظهر آثاره أيضاً فى انحراف الأبناء وسوء سلوكهم.

ويمكن القول إن حجم الأسرة قد ينخفض كلما ارتفع المستوى التعليمى للمرأة، كما أن التغير فى معدلات الخصوبة يؤدى إلى تغير فى

معدل النمو السكانى، وانخفاض هذا الاخير يقلل من حجم الانفاق العام على الخدمات المطلوبة للسكان، وبالتالى يحدث تحسن لمستوى ونوعية هذه الخدمات وتتحقق التنمية ويرتفع مستوى معيشة المواطنين.

- الطفل فى بيئة أسرية منحرفة تسوء فيها العلاقات الاجتماعية وتنحط بها القيم الأخلاقية كأن يكون أحد الوالدين منحرفا ويسلك امام طفله مسلكا مخالفا للقانون أو الأخلاق وقواعد الآداب العامة، فإن ذلك بالطبع سوف يؤدى إلى انحراف الأبناء من خلال تقليده ومحاكاته، كما أن سوء معاملة الوالدين للأبناء بالضرب أو التوبيخ أو التحقير والازدراء والتشهير والسخرية قد يؤدى إلى تفشى ظاهرة الخوف والانكماش، وقد يؤول الأمر بالطفل الى ترك المنزل نهائيا تخلصا مما يعانيه من القسوة الظالمة والمعاملة الأليمة، وينضم إلى العصابات الجانحة التى يجد فيها متنفساً ومجالا للإشباع العاطفى الذى يفتقده فى أسرته.

وعليه يمكن القول بأن غياب التنشئة السليمة المتمثل فى ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء، أو التوجيه الخاطىء لهم بسبب الجهل أو ضعف الدور المتوقع لهم فى هذه العملية سواء كان ذلك راجعاً إلى بطالة رب الأسرة وعدم قدرته على الإنفاق أو ضعفه الجسمى أو العقلى، فإن ذلك من شأنه أن يدفع بالأبناء إلى إتيان الأنماط السلوكية المنحرفة، وكذلك أيضاً فإن المشكلات الاجتماعية التى تعترض الأسرة لغياب أحد الوالدين أو كليهما بسبب الطلاق أو الهجرة قد يكون لها نفس الأثر.

إذن فالبيئة الأسرية قد تولد لدى الطفل مشاعر السخط والحرمان والغيرة والعجز وغيرها من اضطرابات الشخصية التى تدفع إلى مخالفة النظام أو الهروب سواء من المنزل أو المدرسة أو التشرد أو السرقة أو العنف، كما تدفع به إلى مختلف صور السلوك الانحرافى والإجرامى.

الفصل الثامن
نظام الزواج

أولاً: طرق الزواج.

ثانياً: أشكال الزواج.

ثالثاً: قيود الزواج.

الفصل الثامن

نظام الزواج

الزواج من أهم النظم الاجتماعية ومن أخطرها شأناً فى حياة الإنسان والمجتمع. فقد يوفق الفرد فى اختيار شريك الحياة فيعيش سعيداً، وقد لا يوفق فتصبح حياته شاقة وتعسة. والزواج هو عبارة عن الرابطة المشروعة بين الجنسين، ولا تتم هذه الرابطة إلا فى الحدود التى يرسمها المجتمع ووفق المصطلحات والأوضاع التى يقرها، ومن يحاول أن يخرج عن ذلك يؤخذ لا محالة بالقصاص العاجل.

هذا، وقد تطورت ظاهرة الزواج بتطور الحياة الاجتماعية واختلفت باختلاف المجتمعات وباختلاف العصور، وفيما يلى سوف نعرض لبعض طرق الزواج وأشكال الزواج، وأخيراً القيود التى تمنع الزواج.

أولاً: طرق الزواج:

1- طريقة الاستيلاء على المرأة بالقوة:

وتعرف بطريقة "السبى" وقد أخذت بها طائفة كبيرة من العشائر والقبائل الأولى، فكان لا يتم الزواج إلا بالاستيلاء عنوة على المرأة، ولذلك كانت هذه القبائل تقوم بالغارات الخاطفة للاستيلاء على النساء، وكان الأفراد يقتفون آثارهن للإيقاع بهن وأخذهن سبايا. ومما يدل على قدم هذا النظام أن "تشريعات مانو" أشارت إليه بوصفه نظاماً قائماً ومشروعاً "إذ استولى رجل على امرأة بالقوة وسباها من منزل أهلها وهى تبكى طالبة النجدة ولكنه انتصر على من حاول مقاومته، وذلك بزواجه منها، لأن هذه الطريقة كانت مشروعة للزواج، وتسمى طريقة الجبابرة".

هذا وقد اختلفت المجتمعات القديمة فى موقفها من هذه الطريقة فبعضها كان يعتبرها طريقة مشروعة للزواج ولا يجد ضيراً فى شن الغارات والحروب للحصول على عدد النساء المطلوب، وبعضها كان يعتبرها طريقة استثنائية لا يلجأ إليها إلا فى حال ندرة النساء، والبعض الآخر كان يعتبرها طريقة ممهدة للزواج على أن تتبعها مراسيم أخرى لإتمام رابطة الزوجية، وزاولت عشائر أخرى هذه الطريقة باعتبارها

وسيلة للحصول على رقيقات وسبايا يتاح لأفراد العشيرة الاتصال بهن. وفى هذه الحالة يكون اتصال الرجل بمسبيته يشبه تماماً اتصاله برقيقته أو بما ملكت يمينه، أى أن السبى كان وسيلة للاسترقاق وكان جواز معاشرة السابى للمرأة قائماً على ملكيته لها عن طريق السبى.

2- طريقة التبادل:

وهى أن تتفق أسرتان على أن يتبادلا الأزواج والزوجات بمعنى أن يتزوج رجال إحداهما نساء الأخرى والعكس. وقد أخذت مجتمعات كثيرة بهذا النظام وكان شائعاً لدى بعض قبائل فيجى بولونيزيا وميلانيزيا وبعض الجزر المحيطة بأستراليا، غير أن هذا النظام لم يكن الطريقة الوحيدة للحصول على زوجة، فكثيراً ما كانت العشائر والبطون تخرج عن هذه القاعدة.

وكانت المجتمعات ترى فى حرصها على الأخذ بهذا النظام أنه يؤدى إلى السلام بين الأسر القديمة وإنهاء الخصومات التى تثار بينها، وكثيراً ما كان يحدث أن تقرر مجالس التحكيم بصدد المنازعات بين العشائر والبطون مبدأ التزاوج بين الأسر المتخاصمة كأساس لفض النزاع وكشرط من شروط الصلح وأدى هذا النظام كذلك إلى التضامن والتعاون المشترك، ولا تزال بقاياه موجودة فى مجتمعاتنا المعاصرة ولاسيما فى المجتمع الريفى.

3- طريقة الشراء:

أخذت بعض القبائل القديمة بنظام بيع الفتيات، فكان على الزوج أن يشترى زوجته لقاء قدر يتفق عليه من مظاهر النقد الشائع فى مبادلاتها الاقتصادية، فمثلاً إذا كانت تتخذ من الأنعام مقياساً نقدياً لقياس قيم الأشياء، اتفق الزوجان أو من يمثلهما على عدد رؤوس الأنعام التى تقدم ثمناً للزوجة.

والملاحظ أن هذا الشراء لا ينطوى على أى مظهر من مظاهر الاسترقاق، فالمجتمعات التى زاولت هذا الشكل من الزواج لم ينتشر فيها نظام الرق، وخاصة رق النساء، فقد كان النساء أحراراً بالرغم من استساغة فكرة بيعهن فى سوق الزواج.

هذا والبيع والشراء يجرى بين أفراد أحرار، ولذلك يختلف هذا النظام فى طبيعته عن نظام "شراء الرقيقات" أو ما يسمى "بملك اليمين".

4- طريقة ملك اليمين:

أتاحت المجتمعات للسيد أن يعاشر رقيقاته معاشرة الأزواج بدون حاجة إلى عقد زواج يجرى بينه وبينهن لأنه لا يصح أن يرتبط الرجل مع رقيقاته بعقد زواج، لأن طبيعة العقد تنطوى على اعتبارات قانونية ومدنية وتفترض العدالة والمساواة، بينما الرقيقة تعتبر من النواحى القانونية والمدنية معدومة الشخصية وليست لها حقوق المواطن الحر، هذا إلى أن رابطة الزوجة تنشئ علاقات وترتب حقوقاً وواجبات متبادلة بين الزوج والزوجة، ولا يصح أن تقوم مثل هذه العلاقات والقيود بين السيد ورقيقاته، وعلى هذا النحو، هناك تناقض واضح فى أن تكون المرأة زوجة ورقيقته فى آن واحد، لهذه الاعتبارات وما إليها أتاحت المجتمعات القديمة للرجل أن يتصل برقيقاته، ويعاشرهن معاشرة الزوجات بدون حاجة إلى أية إجراءات طقوسية أو اجتماعية.

5- طريقة التعاقد:

وتقضى هذه الطريقة أن تتم الرابطة الزوجية بأن يبرم عقد بين طرفى الزواج أى بين الرجل والمرأة أو من يمثلهما ويعترف فيه كلا الطرفين قبول الزواج وقبول ما يترتب عليه من التزامات ومسئوليات. هذا ولا نعنى بالتعاقد تحرير القسائم وتدوينها فى سجلات رسمية، ولكننا نعنى بذلك توافر الشروط الضرورية للتعاقد وهى الرضى والقبول المتبادل بين طرفى العقد.

وبهذا المعنى تكون هذه الطريقة من أقدم الطرق المنظمة لروابط الزوجية، فقد أخذت بها طائفة غير قليلة من المجتمعات البدائية والقديمة، ولم يكن التعاقد مقصوراً على قيام الزواج، بل كان نظاماً متبعاً فى الطلاق، فلا ينهى الرجل علاقته بزوجته إلا برضاها وقبولها ووفق شروط اصطلحت عليها المجتمعات.

وينطوى التعاقد فى العصور الحديثة على ثلاث صور: قمته ما تقره السلطة الدينية، ومنه ما تقره السلطة المدنية، ومنه ما تقره السلطتان معاً.

وبعض المجتمعات لا تعترف بعقد الزواج إلا إذا أقرته السلطتان المدنية والدينية معاً، وتحت إشرافهما وحسب القواعد المصطلح عليها فى هذا الصدد، وقد أخذت المجتمعات الإسلامية بهذه الطريقة، فالزواج عندنا يتم على يد المأذون وهو يمثل السلطتين معاً، فلا يكون الزواج صحيحاً إلا إذا تم تحت إشرافه ثم قيد فى السجلات الرسمية للدولة، وعدم تسجيله بهذه الطريقة يعتبر خروجاً عن النظم الموضوعة ويسبب للمشتركين فى التعاقد عقوبات صارمة.

6- الزواج العرفى:

انتشر خلال الفترة الأخيرة نوع من الزواج قائم على التعاقد ولكن لا تتوافر فيه الشروط المصطلح عليها وهو ما يسمى "بالزواج العرفى" وهو زواج من طبيعة مدنية فقط وقائم على حق الإنسان فى حرية التعاقد، وهو يتم بين الزوج والزوجة فقط بدون إشراف أية سلطة من السلطات المدنية والاجتماعية.

ثـانـيـاً : أشكـال الـزواج :

شهدت المجتمعات الإنسانية أشكالاً كثيرة من الزواج أهمها ما يأتى:

1- الشيوعية الجنسية:

ومؤدى هذا الشكل أن يكون الرجال فى مجتمع ما حقاً مشاعاً لنسائه بدون قيود زواجية. وذهب كثير من العلماء إلى أن هذا النظام كان أول الأشكال الزواجية وكان هو السائد فى فجر الإنسانية، والواقع أن هذه الحالة على فرض قيامها لا تعتبر نظاماً، لأن النظام يفترض طائفة من القيود والأوضاع والمصطلحات المنظمة لسلوك ما.

2- الزواج الجمعى:

وهو النظام الذى بمقتضاه يتاح لعدد من الرجال أن يتزوجوا عدداً من النساء، على أن يكن حقاً مشاعاً بينهم، وقد سارت عشائر قديمة على هذا النظام فى بعض نواحى أستراليا وميلانزيا وبولونيزيا وبعض قبائل التبت وهملايا وسيبيريا وتودا وقبائل الهاواى.

وقد تفرع هذا النظام إلى أشكال فرعية كثيرة: منها الزواج الأخوى، الذى بمقتضاه يتعاشر الأخوة والأخوات معاشرة زواجية فى نطاق الأسرة، ومنها زواج الأقارب وبمقتضاه يتعاشر بعض الأقارب بطائفة من أقاربهن أو من الأباعد على حسب النظم التى يأخذ بها المجتمع.

3- نظام وحدانية الزوجة مع تعدد الأزواج:

وهو النظام الذى بمقتضاه يشترك جمع من الرجال فى معاشرة زوجة واحدة، وكان هذا النظام شائعاً بين الأخوة فكانوا يشتركون جميعاً فى زوجة واحدة،وكان النظام يقضى بأن تلحق الثمرات بالأخ الأكبر أى أن يكون بمثابة الزوج الأصيل، أما باقى الأخوة فيعتبرون أزواجاً ثانويين، وقد يحدث أن يشترك بعض الرجال الغرباء فى معاشرة زوجة واحدة، وليس بلازم أن يعيش هذا الجمع معاً فقد يكون لكل رجل كوخه الذى يبعد عن الآخر، ويتعين على الزوجة أن تمر عليهم فى فترات محددة لمعاشرتهم، وفى مثل هذه الحالات كان الأبناء يلحقون بأكبرهم سناً.

4- نظام وحدانية الزوج وتعدد الزوجات:

وهو النظام الذى بمقتضاه يحوز للرجل عدداً من الزوجات، وقد أخذت به طائفة غير يسيرة من الشعوب الأفريقية مثل قبائل داهومى حيث كان الرجل يعاشر من خمسة إلى ستين سيدة ويتفاوت هذا العدد تبعاً لمركز الرجل الاجتماعى ومبلغ ثرائه، وانتشر هذا النظام بصفة خاصة فى المقاطعات الزراعية لحاجة الرجل إلى عدد من النساء يساعدنه فى عمله وينجبن له أولاداً كثيرين.

ونلاحظ أن بعض المجتمعات القديمة ما كانت تبيح تعدد الزوجات إلا فى حالات الضرورة مثل المرض والعقم، وبعض المجتمعات أطلقت النظام من غير قيد وشرط، وجعلت العدد مرهوناً بمقدرة الزوج ومطالبه الخاصة، وبعضها جعلته مقصوراً على طبقات معينة، والبعض حدد عدد الزيجات (كما فى الشريعة الإسلامية) واختلفت المجتمعات كذلك فى تعيين مركز هذه الزوجات، فبعضها كانت تسوى بينهن جميعاً فى الحقوق والواجبات، والبعض الآخر كانت تخص الزوجة الأولى بكافة الامتيازات وتعتبرها الزوجة الأصيلة وإليها ينسب الأولاد جميعاً سواء من فراشها أو من فراش غيرها.

وأباح الدين الإسلامى تعدد الزوجات فى حدود خاصة بحيث لا يجمع الرجل فى عصمته فى وقت واحد أكثر من أربع زوجات، وسوى الإسلام بين الزوجات فى الحقوق وأوجب على الرجل العدل والانصاف بينهن فمن لا يستطيع لذلك سبيلاً فلا يصح له الزواج بأكثر من واحدة.

5- نظام وحدانية الزوج والزوجة (الزواج الثنائى):

وبمقتضاه لا يكون فى حيازة الرجل إلا امرأة واحدة فى وقت واحد، ويظن أنصار النظرية البيولوجية أن هذا النظام هو أحدث النظم الزواجية وهو نهاية المطاف فى تطور نظم الأسرة، بيد أن هذا الاعتبار غير صحيح من أساسه إذ تبين من دراسة وتحليل نظم الأسرة القديمة أن الترابطات الأولى زاولت هذا النظام، وأخذت به المجتمعات التوتمية، والقبائل التاريخية وعلى الأخص قدامى اليونان والرومان، وتسير عليه الآن جميع الشعوب المتمدينة، وقد اعتبرته المسيحية الزواج الأمثل، ويتجه الزواج فى الأمم الإسلامية إلى الاقتصار على هذا الشكل.

6- الزواج المؤقت:

وهو مظهر من مظاهر وحدانية الزوج والزوجة، ويمتاز بأنه لا يستمر إلا لفترة قصيرة تحددها التقاليد وأوضاع العرف، فقد كان السائد فى بعض قبائل جزر هندمان أن يعاشر الرجل زوجته حتى فطام الطفل، وانتشر هذا النظام لدى قبائل جرينلاند وهنود البرازيل.

هذه هى ابرز أشكال الزواج التى زاولتها المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها بدائيها ومتحضرها، ويكاد يكون "الزواج الثنائى أو نظام وحدانية الزوج والزوجة" هو أقدمها وأوسعها انتشاراً وهو أبقاها أثراً، فليس هذا النظام هو نهاية مطاف التطور الزواجى (كما يذهب إلى ذلك سبنسر ودور كايم)، بل هو قديم قدم الحياة الأسرية، ويتفق مع ما جاءت به الشرائع من أن أول رابطة زواجية إنما قامت بين آدم وحواء فقط، وينفرد هذا الشكل دون سائر الأشكال الزواجية التى عرضها لها بأنه يتفق مع دوافع الإنسان الطبيعية والغريزية، ومع الأوضاع الاقتصادية والعمرانية، ويتفق كلك مع ما تتطلبه الأسرة من ثبات واستقرار وسهولة الإشراف وتصريف الأمور وتحديد المسئولية وعدم الانحراف الأخلاقى، ولا يوجد بجانبه إلا نظام "وحدانية الزوج وتعدد الزوجات" الذى تأخذ به المجتمعات الإسلامية، وتدل الإحصائيات الرسمية على أن هذا النظام الأخير فى تناقص مستمر وأن الحياة الأسرية المعاصرة تتجه نحو وحدانية الزوجة.

ثالثاً: قيود تمنع الزواج:

لا تترك المجتمعات للأفراد الحرية المطلقة فى اختيار زوجاتهم ولكنها قيدتهم فى هذا الصدد بقيود واعتبارات كثيرة اصطلح عليها المجتمع وأقرتها الشرائع ودعمتها قوة القانون، أى أن المجتمعات حددت لأفرادها طبقات معينة يحل لهم التزواج من بناتها ونسائها، وحرمت عليهم طبقات أخرى فلا يستطيعون الارتباط بها بروابط زواجية، ولا يستطيع الفرد التحلل من هذه القيود إذا أراد أن يتزوج بل لابد أن يضعها موضع الاعتبار وإلا وقع تحت طائلة العقاب واعتبر زواجه لاغياً ولا يقره المجتمع الذى يعيش فيه.

إن الشرائع الحديثة قد اتفقت فى تنظيم هذه الظاهرة بوضع قيود لها، وتحديد نطاقها، وسوف نعرض ذلك كالآتى:

1- ذوى القربى التى حرم الإسلام الزواج منها:

أ - أصول الإنسان: فيحرم على الفرد الزواج من أمه وجدته.

ب- فروع الإنسان: فيحرم على الفرد الزواج من بناته وبنات أولاده.

جـ فروع أبوية: فيحرم على الفرد الزواج من أخواته وبناتهن وبنات أخوته.

د - الفروع المباشرة لأجداده: فيحرم عليه الزواج من عماته وخالاته وعمات أبيه وأمه وخالاتهما، أما الفروع غير المباشرة فيحل الزواج بينهم بمعنى أنه يباح الزواج بين أولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات.

2- قيود ترجع إلى روابط المصاهرة:

وترتكز هذه القيود على اعتبار أن الأسرة التى يرتبط بها الإنسان برابطة الزواج تصبح أسرته وتدخل فى نطاق قرابته، ومن ثم تنشأ بعض القيود المنظمة للعلاقات الزواجية بين الأسرتين المتصاهرتين، وهذه القيود واضحة كل الوضوح فى الشريعة الإسلامية وأهمها:

أ - يحرم على الرجل الزواج بأم زوجته وجداتها.

ب- يحرم على الرجل الزواج ببنات زوجته وبنات أولادها ذكوراً وإناثاً.

جـ يحرم على الرجل الزواج بزوجة أبيه وزوجات أجداده.

د - يحرم على الرجل الزواج بزوجة ابنه وزوجة ابن ابنه أو ابن بنته.

هـ يحرم على الرجل فى الزواج الجمع بين الأختين ما دامت زوجته فى عصمته، أما بعد طلاقها أو موتها فيصح له الزواج بأختها وبذات الرحم اللاتى كن محرمات عليه بسبب الرابطة الزواجية.

3- قيود ترجع إلى الرضاعة:

وترتكز هذه القيود على أساس أن الرضاعة تنشئ بين أسرة الرضيع وأسرة المرضعة رابطة قرابة تشبه روابط المصاهرة، ومن ثم تنشأ بعض القيود المنظمة للعلاقات الزواجية بين الأسرتين،وأهم ما تحرمه الشريعة الإسلامية فى هذا الصدد ما يأتى: الأم من الرضاع، البنت والأخت من الرضاع، والعمة والخالة من الرضاع، وأم الزوجة من الرضاع، وبنت الزوجة من الرضاع، وزوجة الأب والجد من الرضاع، وزوجة الابن من الرضاع، ويحرم على الرجل أن يجمع بين امرأة وأختها من الرضاع أو عمتها أو خالتها أو من ينطبق عليها صفة التحريم.

ويرتب المسلمون على هذه الظاهرة خطورة بالغة بالرغم من عدم التثبت من صحة روابط الرضاعة بصفة رسمية، وكثيراً ما يلجأ بعض الأسر إلى تعويق التزاوج بين ذوى القربى باسم الرضاعة، ويبدو أن الشريعة الإسلامية تكاد تنفرد فى الحرص على هذه الروابط.

من الاعتبارات التى تمت الإشارة إليها ندرك مبلغ حرص المجتمع، على تعيين طبقات المحارم وتحديد الإطار العام الذى فى نطاقه يختار الرجل زوجته حتى لا تختلط الأنساب والأصلاب.

الـفـصل الـتـاسع
الـنـظـام الـقـرابـى

أولاً: شروط الروابط القرابية.

ثانياً: أسس التصنيف القرابى.

ثالثاً: تطور القرابة فى الأسرة.

رابعاً: البناء الاجتماعى القبلى.

خامساً: التغير الاجتماعى فى النظام القرابى.

الفصل التاسع

النظام القرابى

تعنى القرابة:مجموعة صلات رحمية وروابط نسبية تربط الأفراد بوشائج عضوية واجتماعية متماسكة تلزمهم بتنفيذ التزامات ومسئوليات وواجبات تفيد أبناء الرحم الوحد أو النسب الواحد.

ويمكن القول أن مجتمعنا العربى كان- وما يزال- محتفظ بالقرابة وتلعب فيه دوراً حيوياً فى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أن مكاناتنا الاجتماعية ونفوذنا الاجتماعى مستوحياً منها، فإن ذلك يلزم الباحثين الاجتماعيين العرب بأن يسلطوا الضوء عليها ويبحثوا فى مالها وما عليها ودورها وآثارها السلبية والإيجابية على حياتنا اليومية وحياة مجتمعنا المستقبلية.

أولاً: شروط الروابط القرابية :

تنطوى الروابط القرابية على الشروط الآتية:

1- **الروابط القرابية: وهى علاقات تقوم على التفاعلات المباشرة، أى أن الأفراد يحتكون ببعضهم وجهاً لوجه دون الحاجة إلى وسطاء.**

2- **اعتبار الروابط هدفاً وليس وسيلة: أى يجب أن ينظر الأقارب إلى أقاربهم على أنهم ثروة كبرى تعلو على باقى الثروات وأنهم ملتزمون بواجباتهم تجاههم قبل التزاماتهم بباقى الواجبات، هذه الحقيقة تبرز بوضوح فى المجتمعات البدائية والقبلية التى تجسد المثل النموذجى لقوة القرابة.**

3- **الروابط القرابية فى المجتمعات البسيطة وغير المتطورة تمتد إلى المجالات الأساسية فى الحياة خصوصاً المجال الاقتصادى والسياسى والزواجى والعقائدى وحتى الترفيهى، وهكذا يمكن القول بأن مجال الروابط القرابة ينطوى على الحياة بكل أبعادها فى هذا الصنف من المجتمعات، وهذا يجعل وظيفتها بالغة التعقيد.**

4- **القرابة فى المجتمعات السالفة الذكر تنشط إلى عدة أصناف هى القرابة الدموية وقرابة المصاهرة والقرابة الطقوسية والقرابة العشائرية التى تعتمد على اعتبارات عقيدية**

وأسطورية، كما فى اعتقاد بعض الجماعات الأسترالية القديمة بأنها تنحدر فى الأصل من حيوانات.

5- القرابة فى المجتمعات البدائية والقبلية تمارس تأثيراً ضبطياً ضخماً فى مختلف الميادين باعتبارها أعضاء هذا الصنف من المجتمعات لا يفصلون حياتهم الخاصة وحياة أبنائهم عن حياة أقاربهم الأمر الذى يبيح حق التدخل فى شئونهم والإشراف على ما يتعلق بقضاياهم وقضايا أسرهم.

وخير دليل على هذه الحقيقة هو أن الطفل يتلقى توجيهه التربوى ليس من أبوية فحسب بل من أقارب والديه على مستوى الثواب والعقاب والإرضاء العاطفى والتعليم الفكرى.

6- لأن النسب له وزن هائل فى مجمل الحياة البدائية والقبلية فإن الصلات القرابية تعتمد على خلفيات مرتبطة بالماضى وبأحداثه المختلفة الأمر الذى يجعل حصة الماضى فى مجمل التفكير والطقوس والمواقف الاجتماعية وتقييم الاعتبار أكبر من حصة الحاضر والمستقبل.

7- بسبب التعصب الشديد للروابط القرابية فإن المجتمعات البدائية هى مجتمعات مغلقة يصعبعلى الغرباء الاندماج فيها أو الحصول على مكانة رفيعة فى تنظيمها الاجتماعى، أو أشغال بعض المراكز الاجتماعية التى تشترط القرابة الدموية أساساً لأشغالها.

8- القرابة البدائية: هى ذات طبيعة غنية تتعدى الأحياء إلى الأموات، ويتضح هذا الجانب فى الأدوار التى تسند للموتى من الأقارب فى الحياة الاجتماعية للجماعة بشكلها الإيجابى والسلبى، ففى كثير من الجماعات فى أفريقيا وأوقيانوسيا يشترك أجداد الموتى فى الضبط الاجتماعى حيث يخشى الأهالى عقابهم الروحى عند الانحراف عن القواعد الاجتماعية المعمول بها، كما تعتقد هذه الجماعات أن أجدادها سيشتركون فى حركات التحرر الاجتماعى والسياسى من الاستعمار كما يلاحظ فى الحركات الأهلية عند جماعات غينيا الجديدة، أو فى بعض القبائل الهندية فى امريكا الشمالية أو بعض القبائل الأفريقية.

ثانياً: أسس التصنيف القرابى:

تتباين مصلحات القرابة مع تباين المجتمعات، فعلى سبيل المثال مفردة الأب أو الأم أو الابن أو البنت ليس لها نفس الدلالة فى كل المجتمعات، وهناك عدة أسس للقرابة يمكن عده إطاراً نظرياً لأنواع المصطلحات القرابية وتفيد المهتم بموضوع القرابة وهى ما يلى:

1- **أساس الجيل: الذى ينطوى على جيل الوالدين مثل الأب والأخت فينصبان على جيل الشخص نفسه، ومصطلحات الابن والبنت وابن الأخ أو ابن الأخت وبنت الأخ أو بنت الأخت فإنها تقتصر على الجيل التالى على جيل الشخص نفسه.**

2- **أساس الفرق العمرى: أى تصنيف الأقارب فى نفس الجيل تبعاً لفروق العمر، ففى مجتمع النفاهو يخاطب الشخص أخواته الكبار بمصطلح معين ويخاطب أخوته الأصغر بمصطلح مختلف تمام الاختلاف، كذلك يميز الشخص بين أخواته تبعاً للسن فيكون عنده أخوات كبار وأخوات صغار.**

3- **أساس الفروق بين الأقارب المباشرين وغير المباشرين، فالنوع الأول (المباشرين) يضم أولئك الذين يرتبطون ببعضهم فى خط واحد، أما النوع الثانى (غير المباشرين) فيضم أولئك الذين يرتبطون بشكل غير مباشر من خلال أحد الأقارب الذى يصل بين خطين، فالعم والخال فى مجتمعنا العربى يعد قريباً غير مباشراً لأن الأب توسط بيننا وبين العم وتوسطت الأم بيننا وبين الخال، والخالة ذاتها من أبناء وبنات الخال والعم، أى يعدن أقارب غير مباشرين بسبب كونهم أبناء أخوة أم أو أبناء أخوة الأب.**

4- **أساس اختلاف نوع جنس القريب (ذكر أو أنثى) ففى مجتمعنا العربى نميز بين الأب والأم والعمة والعم والخال والخالة والأخ والأخت وابن الأخ وبنت الأخت.**

5- **أساس الفروق بين نوع المتكلم نفسه (الذى يخاطب أقاربه) ففى مجتمعنا العربى يستعمل الذكور والإناث نفس مصطلحات القرابة بينما هناك نظماً قرابية تستخدم**

مصطلحات تخضع لنوع جنس المتكلم. فمصلطحات القرابة التى يستعملها الذكر لا تكن نفسها عند الأنثى.

6- أساس تميز القرابة الدموية عن قرابة المصاهرة: تضم الأولى أولئك الذين ينتمون إلى أسرة الشخص نفسه وأسرة أجداده وأحفاده، أما قرابة المصاهرة فتضم أولئك الأقارب من خلال الزواج، ولذا فإن قرابة المصاهرة يسموا الحما والحماة، والصهر وأخت الزوجة.

7- أساس فروق المكانة أو الظروف المعايشة للشخص الذى تقوم علاقة القرابة من خلاله، ففى قبائل الشيريكاهو الأباتش يتقبل الرجل ليعيش مع أسرته زوجته الذين تربطهم علاقة مصاهرة، أما إذا توفيت زوجته فإن علاقته تتغير من حيث أن يتحتم عليه أن يتزوج أياً من أخوات أو بنات عمومة أرملته اللائى لم يسبق لهن الزواج ومن ثم يظل بين أفراد الأسرة التى انضم إليها بعد زواجه الأول.

ثالثاً: تطور القرابة فى الأسرة:

اختلفت المجتمعات الإنسانية فى هذه الناحية اختلافاً كبيراً، وترجع جميع النظم التى اتبعت فى هذا الصدد إلى ستة نظم:

1- النظام الأول: هو ما يسمى "النظام الأمى": وهو النظام الذى يعتمد محور القرابة فيه على الأم وحدها، فالولد يلتحق بأمه وأسره أمه، أما أبوه وأفراد أسرة أبيه فيعتبرون أجانب عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط القرابة، ولا يشعر نحوهم كما لا يشعرون نحوه بأية عاطفة عائلية، بل كانت التقاليد توجب عليه قتالهم إذا اعتدى أحدهم على أفراد أسرته، ولو كان المعتدى أباه نفسه، وهذا النظام هو الذى كان سائداً عند معظم العشائر الأسترالية، فقد كان الولد لديهم يتبع توتم أمه لا توتم أبيه، فينتمى إلى عشيرتها لا إلى عشيرته.

ولما كانت الأم تقيم عادة مع الأب فى منازل عشيرته، مع أنها كانت تنتمى دائماً إلى عشيرة أخرى، وكان نساء العشيرة الواحدة يتزوجن من رجال ينتمون إلى عشائر متعددة ويسكنون مناطق مختلفة، وكان أولادهن بمقتضى

هذا النظام ينتمون إلى توتم أمهاتهن وعشيرتهن ويؤلفن معهن أسرة واحدة، فقد ترتب على ذلك أن العشائر السائرة على ذلك ن العشائر السائرة على هذا النظام كانت مبعثرة الأفراد، لا يضمهم مكان واحد، ويجمعم ذلك الرباط العائلى الروحى الدينى، بدون أن تنتظمهم وحدة جغرافية، أو تؤلف بينهم رابطة إقليمية، وقد ذهب بعض علماء الاجتماع ومؤرخى القانون إلى أن النظام الأمى هو أقدم نظام سارت عليه الشعوب الإنسانية جمعاء.

2- النظام الثانى: ويسمى "بالنظام الأبوى": وهو الذى يعتمد محور القرابة فيه على الأب وحده، فالوالد يلتحق بأبيه وأسرة أبيه، أما أمه وأفراد أسرتها فيعتبرون أجانب عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط القرابة، ولا يشعر نحوهم كما لا يشعرون نحوه بأية عاطفة عائلية.

وقد سار على هذا النظام بعض العشائر البدائية بأستراليا وأمريكيا، فقد كان الولد لديهم يتبع توتم أبيه لا توتم أمه، فينتمى إلى عشريته لا إلى عشريتها، غير أن هذا النظام كان ممزوجاً عند العشائر التى كانت تسير عليه ببعض رواسب من مظاهر النظام الأمى، وهذا يدل كما سبق الإشارة إليه على أن هذه العشائر كانت تسير فى المبدأ على النظام الأمى، ثم انحرفت عنه إلى النظام الأبوى بدون أن تستطيع التخلص من جميع آثاره، والعشائر التى كانت تسير على هذا النظام كان يجمع بين أفراده كل عشيرة منها، إلى جانب الرباط العائلى والدينى، رباط جغرافى، لأنهم كانوا هم وأصولهم وفروعهم يقيمون جميعاً فى منطقة واحدة لا يشاركهم فيها أجنبى إلا زوجاتهم اللائى كن ينتمين إلى عشائر أخرى.

3- والنظام الثالث: أن يكون محور القرابة معتمداً على الناحيتين معاً، أى ناية الأب وناحية الأم، مع أرجحية ناحية الأب على ناحية الأم، وعلى هذا النظام تسير الآن جميع الأمم الإسلامية، فالشريعة الإسلامية تعترف بقرابة الأسرتين ولكنها ترجح قرابة الآباء على قرابة الأمهات، ويظهر هذا الترجيح فى كثير من الحقوق والواجبات

المتعلقة بالميراث والنفقة وتحمل مسئولية القريب والاشتراك فى دفع الدية والولاية... وما إلى ذلك.

4- والنظام الرابع: أن يكون محور القرابة معتمداً على الناحيتين معاً: مع أرجحية ناحية الأم على ناحية الأب، ولم ينتشر هذا النظام أنتشاراً كبيراً فى الأمم الإنسانية، بل إنه لم يكد يظهر إلا عند بعض الشعوب فى مراحل انتقالها من النظام الأمى إلى النظام الأبوى.

5- النظام الخامس: أن يكون محور القرابة معتمداً على الناحيتين معاً: بدون مفاضلة كبيرة بينهما، وعلى هذا النظام تسير معظم الأمم الأوروبية وسلالاتها بأمريكا وأستراليا وغيرهما، فدرجة القرابة التى تربط الولد بأمه وأسرتها لا تكاد تقل لديهم فى الناحيتين العاطفية والاجتماعية عن درجة القرابة التى تربطه بأبيه وأسرته، وقد سرى هذا إلى معظم لغاتها نفسها، فأقرباء الفرد من ناحية أمه يعبر عنهم فى كثير من اللغات الأوروبية بنفس الكلمات التى يعبر بها عن أقربائه من ناحية ابيه، عم أو خال، عمه أو خاله، وكذلك ابن العم أو العمة أو ابن خال أو الخالة، وابنة العم أو العمة، أو ابنة الخال والخالة... الخ، غير أن هذه المساواة ليست كاملة من جميع الوجوه، فلا تزال نظمهم تميل إلى ترجيح ناحية الأب على ناحية الأم فى طائفة غير يسيرة من الشئون المتعلقة بالحقوق والواجبات الأسرية والاجتماعية، ويظهر هذا الترجيح بصورة واضحة فى النظم التى يتبعونها فى التسمية: فالولد لديهم يحمل اسم أبيه وأسرة أبيه، والزوجة نفسها تفقد فى معظم هذه الأمم بمجرد زواجها اسمها واسم أسرتها وتحمل اسم زوجها، وفى الحق أن المساواة الكاملة بين ناحيتى الأب والأم فى القرابة لم نكد نعثر عليها فى أى مجتمع إنسانى.

6- والنظام السادس: أن يكون محور القرابة فى الأسرة قائماً على شئ آخر غير انحدار الفرد من أب معين أو من أم معينة.

وقد سار على هذا النظام بعض العشائر الأسترالية كعشيرة "الأرونتا" وبعض عشائر أخرى باستراليا الوسطى، وكعشيرة البنكيين، ففى هذه العشائر كانت للأمكنة نفسها توائمها الخاصة بها، وكان الولد يتبع توتم المكان الذى أحست فيه الأم لأول مرة تحركه فى بطنها وهو جنين، فإذا أحست ذلك فى مكان معروف أن توتم الذئب مثلاً، أصبح الذئب توتماً للولد، والتحق نسبة بأفراد العشيرة التى تنتمى إلى هذا التوتم، وقد يتفق أن هذه العشيرة هى عشيرة أبيه، وقد يتفق أنها عشيرة أمه، كما يتفق أحياناً أنها عشيرة أخرى غير عشيرة ابيه أو أمه، وتحديد التوتم الذى يتبعه الجنين فى هذه الشعائر لم يكن متروكاً لتقدير الأم وإحساسها بحركته فحسب، بل كان متوقفاً كذلك على بعض إجراءات وطقوس دينية تفصل فى الأمر، وتوحى بتحديد المكان الذى حدثت فيه أول حركة للجنين، وبتحديد توتمة تبعاً لذلك، وقد اشتهرت تسمية هذا النوع من التواتم بالتوتم المحلى (نسبة إلى المحل) أو التوتم الحملى (نسبة إلى الحمل)، لأنه كان يتعين فى أثناء حمل الأم بالولد وتبعاً للمكان الذى حدث فيه الحمل نفسه، فأفراد الأسرة الواحدة فى هذه العشائر لم تكن تجمعهم أية رابطة دموية أو جغرافية، وإنما كانت صلة قرابتهم بعضهم ببعض قائمة على مجرد المصادفة والتواضع الاجتماعى.

وعلى هذا النظام سارت كذلك جميع الشعوب التى كانت تعتمد القرابة فيها على الإدعاء كالشعوب الرومانية واليونانية والسامية القديمة حيث أن انتماء الفرد لأسرة ما فى هذه الشعوب لم يكن قائماً على انحداره من صلب رجل معين أو امرأة معينة، وإنما كان قائمًا على ادعاء رئيس الأسرة له وقبوله إياه عضواً من أفراد أسرته، بغض النظر عن صلته الدموية بهذه الأسرة.

ومما سبق يتضح أن محور القرابة فى الأسرة الإنسانية لا تحدده صلات الدم ولا الروابط الطبيعية، وإنما يتحكم فيه ما يتواضع عليه المجتمع من نظم، ويقره عقله الجمعى من قواعد، فقد رأينا كيف كانت بعض المجتمعات تقطع النظر عن صلة الولد الدموية بأبيه وأمه فلا يلحقه إلا بواحد منهما فقط، ومع أنه منجهة النظر الطبيعية يتصل بهما معاً، وكيف كان بعضها يرجح إحدى الناحيتين على الأخرى، مع أن رابطة الدم تربط الولد بأبويه على السواء، وكيف

كان بعضها يقطع النظر عن الناحيتين معاً، ويعتمد فى حديد القرابة على أمور أخرى لا صلة لها مطلقاص بروابط الدم والنسب الطبيعى.

رابعاً: البناء الاجتماعى القبلى:

القبيلة هى اكبر الوحدات القرابية المعتمدة على وحدة النسب، وتتكون من مجموعة عشائر، وقد تتواجد العشائر فى أقاليب متجاورة أو أن بعضها قد يقطن فى أقاليم بعيدة نسبياً، إن القبيلة تظل واحدة ما دامت العشائر التى تتألف منها تنظم فى بناء أحادى للقرابة الدموية التابعة من النسب المشترك.

وتمثل القبيلة مفهوماً قرابياً وسياسياً فى الوقت نفسه ومعروف تاريخياً، إن بعض القبائل التى قامت بدور الدولة قبل ظهور الدولة الحديثة، وقد اتحدت فى العصور الماضية بعض القبائل فى أحلاف سياسية لزيادة قوتها الحربية ضد القبائل الأخرى التى شعرت بتهديدها لأمنها.

أما العشيرة: فإنها جماعة قرابية واحدة النسب تقتفى خطوطها القرابية النسبية إما عن طريق الأب أو عن طريق الأم وتكون العلاقة داخل العشيرة أكثر التصاقاً ووثوقاً وإلزاماً بالقياس للعلاقات فى القبيلة إلا أنها أقل تماسكاً وتعليقاً إذا ما قورنت بعلاقات أفراد الأسرة.

تقترن العشيرة بأبناء العم من الدرجة الثالثة والرابعة لأن دائرتها القرابية تستوعب هذه الدرجة، ويعمل نظام النسب فى العشيرة وما يرافقه من الروابط القرابية فيها على تعميق الشعور الجماعى، ويظهر ذلك واضحاً فى نظام المصطلحات والنعوت القرابية المستعملة حيث يخاطب الفرد جميع الأفراد فى سن أبيه بكلمة (أب) والنساء المقاربات لسن أمه بكلمة (أم) وهكذا.

أما قيام العشيرة فإنه يتطلب الشروط الآتية:

1- الالتزام الكامل بقاعدة النسب الأحادى (نسب الأب أو نسب الأم).
2- الإقامة المشتركة: إن نظام الإقامة الأحادى يعد شرطاً حيوياً لقيام العشيرة.

3- التضـامن الاجتمـاعى الحقيقـى بصـرف النظـر عمـا يسـببه لأعضاء العشيرة من ربح أو خسارة.

أمـا الفخذ فهو أحد فروع العشيرة الذى يعتمد على النسب الأحادى (نسب الأب أو نسب الأم) يستطيع فيه أعضائه تتبع علاقاتـه القرابية فى حلقات سلالية مرتبطة بخط النسق الواحد بدرجة أدق مما فى العشيرة.

أما بالنسبة لبناء القبيلة فسوف نعرض البناء القبلى العربى القديم وهو ما يلى:

تتكون القبيلة العربية القديمة من عدة أسر تربطهم رابطة الدم والنسب وينقسم أنساب القبائل العربية إلى ستة مراتب هى ما يلى:

1- **الشعب: وهو الأنسب الأبعد مثل عدنان وقطحان.**
2- **القبيلة: وهى ما انقسمت فيها أنساب الشعب مثل ربيعة ومضر.**
3- **العمارة: وهى ما انقسمت فيها أنساب القبائل مثل قريش وكنانة.**
4- **البطن: وهى ما انقسمت فيه أنساب العمارة مثل بنى عبد مناف وبنى مخزوم.**
5- **الفخذ: وهو ما انقسمت فيه أنساب البطن مثل بنى هاشم وبنى أمية.**
6- **الفصيلة: مثل بنى أبى طالب وبنى العباس.**

وكانت كل خيمة تمثل أسرة والمعسكر يتكون من عدة خيام ويسمى حياً وأعضاء الحى الواحد يكونون قوماً ومجموعة أقوام قريبة النسب تكون قبيلة وتكون القبيلة أساساً المجتمع الجاهلى ويعد أفراد القوم الواحد أنفسهم أبناء دم واحد ويخضعون لرئيس واحد وهو ابن أعضاء القوم.

وهناك متغيرات فعلت وعززت القرابة داخل المجتمع القبلى هى ما يلى:

1- **صغر حجم المجتمع سكانياً.**
2- **سكانى الجماعة القرابية الواحدة فى منطقة جغرافية خاصة هم.**
3- **مفاضلة الزواج الداخلى (من الأقارب) على الخارجى (من خارج الأسرة أو القبيلة).**

4- تمتع الأسرة الممتدة الكبيرة باعتبار عال ومرموق الأمر الذى جعلها النموذج المفضل كل أفراد المجتمع.

5- امتلاك الأسرة ثروة تدفع أبنائها إلى عدم الزواج من خارجها لكى يحافظوا عليها أو يكثروه.

6- ضعف العلوم والمعارف التربوية.

7- حيوية الحراك الاجتماعى الأفقى وأفول الحراك الرأسى، أى مفاضلة الحرف والمهن والأعمال الموروثة فى الأسرة والعمل فيها والحفاظ عليها دون تعلم مهنة أو حرفة تختلف عن مهنة أسرته أو أن يعمل بعيداً عن أسرة والده.

8- ارتباط مكانة الشخص الاجتماعية بمكانته داخل جماعته القرابية، وبمكانة جماعته القرابية أيضاً، أى أن الفرد يحصل على مكانته الاجتماعية بشكل انسيابى من جماعته القرابية ومن مكانتها فى المجتمع العام.

9- نفوذ الفرد وسلطته الاجتماعية تأتى من مكانته فى جماعته القرابية أيضاً.

10- عدم وجود سلطات وتنظيمات رسمية ينتمى إليها الفرد بل يرتبط بجماعته القرابية فقط.

11- شعور الشخص بالاطمئنان النفسى والتكافل الاجتماعى والضمان الاقتصادى فى تعاونه مع أفراد جماعته.

خامساً: التغير الاجتماعى فى النظام القرابى:

لقد أدى التغير الاجتماعى من خلال انتشار التعليم والتصنيع وتقدم وسائل المواصلات إلى تحول القرابة كمؤسسة اجتماعية مستقلة إلى كونها جماعة اجتماعية صغيرة ضمن مجتمع أكبر وتعد جزء منه، وذلك للعوامل الآتية:

1- نمو النسق التربوى بشكل سريع معتمداً على العلوم والمعارف الإنسانية وليس على العقيدة الأحادية أو الطائفة الدينية الواحدة أو مراحل تعليمية محددة.

2- انتشار نمط اختيار شريك الحياة الخارجى (أى من غير الأقارب) وتقلص نمط اختيار شريك الحياة الداخلى (أى من الأقارب).

3- تحول الأسرة الممتدة الكبيرة إلى الصغيرة.

4- محدودية ثروة الأسرة واعتماد أعضائها على دخل محدود دون الاعتماد على ثروة والده الأمر الذى جعل أعضائها غير مندفعين بزواجهم من أقاربهم فضلاً عن المنع القانونى الذى لا يجيز لهم بالزواج من الأقارب لأسباب صحيحة لا غير.

5- تحول الحراك الاجتماعى من الاتجاه الأفقى نحو الرأسى، أى ظهور مؤسسات وتنظيمات رسمية تطلب أشخاصاً يعملون فيها حسب كفاءات وخبرات إنجازية وليس حسب الانتماء القبلى أو الروابط النسبية، الأمر الذى دفع الأفراد لاكتساب مهارات وقدرات حسب كفاءاتهم وطاقاتهم وليس حسب مهن آبائهم وأسرهم.

6- تشتت سكنى افراد القرابة الواحدة على أماكن جغرافية متباعدة ما يصعب من تواصلهم وتعاونهم بشكل مستمر.

7- تشعب وتفرع نظام تقسيم العمل إلى اختصاصات دقيقة قائمة على التخصص الدقيق والكفاءة العالية والخبرة المعمقة.

8- عملت الاختراعات التكنولوجية على تسهيل المهام المنزلية بحيث خففت من اعتماد الأسرة على أقاربها أو طلب مساعدتهم فى معظم الأحيان.

9- سيادة نظام الملكية الفردية.

10- الزيادة السكانية عسرت على القرابة من أن تقوم بوظائفها التى كانت بها فى مجتمعات ذات كثافة سكانية بسيطة.

11- سيادة القيم المادية على المعونة.

هذه المتغيرات عملت على تحويل القرابة من حالتها كمؤسسة اجتماعية لها تأثيراتها النافذة فى السلوك والتصرف والتفكير على أعضائها إلى جماعة اجتماعية ليس لها دوراً فعالاً فى روابطها بل حولتها إلى علاقات موقعية تخضع لظروف العمل

والتفاعل الاجتماعى، فضلاً عن ذلك فإنها لا تطلب من أعضائها السكن فى منطقة جغرافية محدودة، وإن اجتماعاتهم لا تحدث إلا فى مناسبات خاصة.

المراجع

1- محمد السيد سعيد، **"معايير وعمليات التكوين الطبقى"**، المجلة الاجتماعية القومية، مايو 1987م.

2- غريب سيد أحمد، **"الطبقات الاجتماعية: النظرية والقياس"**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983م.

3- محمد على محمد، **تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة"**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1984م.

4- محمد عاطف غيث، **"علم الاجتماع"**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989م.

5- مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع ومدارسة: الكتاب الأول: تاريخ التفكير الاجتماعى**، القاهرة، مكتبة الانجلو، 1981م.

6- عبد الرحمن بن خلدون: **تاريخ العلامة ابن خلدون"**، بيروت، دار الكتاب اللبنانى، مكتبة المدرسة، 1982م.

7- سفتيلانا باتسييفا، **"العمران البشرى فى مقدمة ابن خلدون"**، ترجمة/ رضوان إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، 1986م.

8- إحسان محمد الحسن، **"البناء الاجتماعى والطبقية"**، بيروت دار الطليعة للطباعة والنشر، 1985م.

9- جمال مجدى حسنين، **"البناء الطبقى فى مصر: 1952-1970م"**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1981م.

10- عبد الباسط محمد المعطى، **"دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر: الدراسات المحلية"**، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1988م.

11- السيد الحسينى، **"عرض وجيز لأهم اسهامات لويدوازنز فى دراسة التدرج الاجتماعى"**، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثالث، نوفمبر 1966م.

12- السيد الحسينى، **"علم الاجتماع السياسى، المفاهيم والقضايا"**، القاهرة، دار المعارف، 1979م.

13- السيد الحسينى وآخرون، **"دراسات فى التنمية الاجتماعية"**، القاهرة، دار المعارف، 1979م.

14- السيد محمد بدوى، **"علم الاجتماع والنظم الاقتصادية"**، القاهرة، دار المعارف، 1980م.

15- بوتومور، **"تمهيد فى علم الاجتماع"**، ترجمة/ محمد الجوهرى وآخرين، القاهرة، دار المعارف، 1983م.
16- محمد عاطف غيث **"علم الاجتماع: النظم والتغير والمشاكل"**، القاهرة، دار المعارف، 1967م.
17- منصور حسين، كرم حبيب، **"تنمية الثروة البشرية"**، القاهرة، مكتبة الوعى العربى، 1973م.
18- محمود عودة، **"أسس علم الاجتماع"**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
19- مصطفى الخشاب، **"علم الاجتماع مدارسة: الكتاب الثانى: المدخل إلى علم الاجتماع"**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1965م.
20- زيدان عبد الباقى، **"ركائز علم الاجتماع"**، القاهرة، دار المعارف، 1975م.
21- السيد محمد الحسينى، **"معنى الحراك المهنى: تقويم امبريقى"**، المجلة الاجتماعية القومية، مايو 1969م.
22- James Littlejohn, "Social Stratification" London, George Allen & Unwin Ltd, 1972.
23- Rodolfo Stavenhagen, "Social classesin Agrarian societies", Transtated by Judy Adler Hellman, New Yourk, Anchor press/ Doubleday Grarden city, 1975.
24- J. B. chirambar, Introductory Rural Sociology", India, wily Eastern Limited, 1973.
25- Carol Owen, "Social stratification", London, Routledge& Kegan paul, 1968.
26- Robert V. Robinson, "Research in social stratification and Mobility", London, Jai press INC., volume 6, 1987.
27- Lowry Nelson, "Rural Socioloyy", New Yourk, American book company, 1984.
28- David popenoe, "Sociology", Newjersey, prentice- Hall, INC., Englewood cliffs, 1977.

29- Paul B. Horton/ chester L. Hunt, "Sociology", London, 1980.
30- Ivor Morrish, "The sociology of Education", London, Geovge Allen and unwinlty, 1972.
31- Yung- Teh chow, "Social Mobility in china," New York, Atherton. Press, 1966.
32- Fifth Edition, "Sociology", New York, Harper & Row, Pulishers, 1973.
33- Geoff payne, "Mobility and chang in Modern Society", M, 1987.
34- S.N . Eisenstadt, "Soc**ial pifferentiation & Stratification**", London, 1971.